التحركات السكانية علي النيل خلال فترتي مروي المتأخرة وما بعد مروي*

انتشرت مخلفات عصر ما بعد مروي في مناطق جغرافية واسعة تمتد من الشلال الأول شمالاً في المناطق الجنوبية من الخرطوم وزمنياً يعاصر هذا العصر الفترة الممتدة من تدهور المملكة المروية وحتى دخول الديانة المسيحية بلاد السودان ،ويبدو أنة خلال القرن الرابع الميلادي شهدت بلاد السودان تحركات سكانية كبيرة وسط المجموعات القبلية مستغلة ضعف وتفكك مملكة مروي في أخريات أيامها ،واستقرت علي ضفاف النيل في مناطق النوبة السفلي ،والعليا ووسط السودان وتدريجياً فرضت سيطرتها وأقامت ممالكاً صغيرة .

إن موضوع هجرة وانتشار القبائل النوبية خلال فترتي مروي المتأخرة ،وفترة ما بعد مروي حتى التمصير الرسمي للدين المسيحي من أصعب الأمور .وهذا ما تناقشه الورقة التي تتحدث عن هجرة وتحركات هذه المجموعات من الشرق ومن الغرب نحو النيل في أواسط السودان ونحو المناطق الشمالية من النيل (النوبة السفلي) ويعتمد كاتب الورقة علي المصادر التاريخية ،والمصادر اللغوية التي كتبت بواسطة المؤرخين أمثال (أراتوستيس ، استرابو ،بليني ،بطليميوس ،أقاثروس ، بروكبيس ونص الملك عيزانا ونقش فيلا والمصادر من القرنين الخامس والسادس الميلاديين وغيرها من مصادر أخري تناولت تحركات قبائل النوبا والنوباديين والبلميين . كما تناقش الورقة أراء علماء الآثار في تحليل وتفسير ما كتبته هذه المصادر لأجل معرفة أصل وهوية هذه المجموعات التي أطلق عليها مكتشفها "جورج رايزنر" اسم المجموعة المجهولة (x- Groub) عندما أجرى حفرياته في مدافن في منطقة النوبة السفلي .علماً بأن هذه المصادر أشارت إلي تحركات قبائل النوبة ،نحو منطقة الشلال الرابع مما دعي كاتب الورقة إلي إجراء حفريات في ستة عشرة مقبرة في هذه المنطقة تم اختيارها من مجمل ٢٧٢ مقبرة تم تأريخها إلي عهد ما بعد مروي وأشارت إلي تفسيرات وتحليلات تختص بثقافة المنطقة وارتباطها مع ثقافة النوبة السفلي في ذلك العصر ،ونتائج أخري تتعلق بالتحركات السكانية ما بين وادي النيل والصحراء في نهاية عهد المملكة المروية.

---

* أ.جمال جعفر عباس :كلية الآداب والدراسات الإنسانية ــ كريمة ــ السودان .

رموز حيوانية تاريخية متواصلة في حضارات الشرق الأدني الآسيوي
من الألف السادس قبل الميلاد لنهاية القرن السابع الميلادي*

جاءت هذه الرموز علي الأوابد واللقي الأثرية الإنسانية والحيوانية والطبيعية والنباتية والهندسية والفلكية والمجردة وقد تواصلت في معانيها ودلالتها ومدلولها منتقلة في حضارات الشرق الأدني الآسيوي منذ الألف ٦ق.م لنهاية القرن ٧م في مراحلها ، القديمة ، و التي يطلق عليها الهلينستية و رومانية، والمسيحية التي إتخذت منها قاموساً دينياً خاصاً ، ثم دخلت بعضها في الإسلام . تؤلف بينها وحدة حضارية تراثية تتماشى في مراحلها مع تطور الفكر الإنساني ومعتقدات بيئتها.وقد تحدثت بعض المعاجم عن الرموز عامة ، بأنها الوجد المضيئ للحضارة الأوربية في عصورها اليونانية و الرومانية ، و لم تشر إلي انطلاقها من حضاراتنا ، كما لم تشر في انتقالها وتواصلها في تسلسل حضاري تاريخي يرتبط بالمعتقدات الدينية والأسطورية لشعوب هذه الأراضي وثقافاتها وتراثها . ويقتصر البحث في بعض الرموز الحيوانية مثل الأفعي – الثور – البقرة – الخروف مزودة بشرائح ملونة ونذكر باختصار بعضها :

الأفعي :قدست منذ الألف السادس ق.م. في شاتال هويوك . وفي الألف ٣ ق.م. كانت رمزاً لتجدد الحياة في ملحمة جلجامش و في مصر دعيت جت قدست ووضعت علي الجبين و في اليونان / زيوس / تحول لثعبان واقترن ببرسفونه . وكانت رمزاً للطب . وفي المسيحية و الإسلام رمزاً للخطيئة والشيطان .

البقرة : رمز العاطفة والأمومة كالإلهة " عشيراتو " بأغاريت والإلهة " حتحور" في مصر للحب و السماء . وفي اليونان " أيو " عشيقة "زيوس " حولها البقرة . وقادت قدموس لتأسيس مدينة " ثيبا " ، وسميت " يوثيا " بلاد البقرة . وعند المسيحية وضعت حول المزود.

الثور : نشأت عقيدة " الثور المقدس " بالألف ٨ ق.م. في شاتال هويوك." و الإنسان – الثور " في ما بين النهرين . وكان رمز القوة والخصب بالألف ٣ ق.م. والآلهة " بعل " " أيل " ، وعبد بمصر بالألف ٣ق.م. " أبيس " حامل روح أوزيريس . وفي اليونان " زيوس " تنكر كثور وخطف أوروبا ورمز به للأنجيلي " لوقا " .

الخروف : رمز التضحية و الخصوبة في : الأناضول بالألف ٦ق.م.

الفن السومري ، فهو من قطيع " إي–نانا "" حداتو " حيوانات مجنحة بجسم أسد ورأس كبش . وتاج مصر المزدوج ،ورأس زيوس أمون " والإسكندر بقرني كبش . مصر للإلهين :" أمون – رع " و" خنوم " . المسيحية "للمسيح " . الإسلام "الضحية".

---

* باحث – نقابة الفنون الجميلة – سوريا.

عقود الإقراض النقدي بضمان الأطيان الزراعية في أوكسيرينخوس إبان عصر الرومان*

افرز ابتكار النقود تحولا اقتصاديا خطيرا، إذ انه منذ استخدام الإستاتير الليدى[١] ظهرت دينامية جديدة للتعاملات الاقتصادية في العالم القديم؛ ذلك أن استخدام النقود حدد نمط التعاملات الاقتصادية من قيود عديدة، واطلق طموحات الإنسان الاقتصادية إلى حد لم يكن متصورا أن تبلغه من قبل[٢]. كما حل مشاكل كثيرة كانت تعتور التعاملات القديمة على أساس المقايضة، وقد كان من هذه المشاكل الخسارة المحتومة فى المقايضات لاحد الطرفين وصعوبة انتقال الثروة أو التصرف فيها فضلا عن عدم إشباع رغبات شرائية عديدة. وكان من شأن تيسير التعامل المبنى على الثقة المتبادلة سرعة شيوع استخدام النقود فى العالم القديم وأصبح فى الإمكان تحويل الثروة العينية إلى نقد وذلك لقاء خسارة بسيطة حينا ومكاسب كبيرة أحيانا.

ومما يجدر بالملاحظة أن النقود لم تكشف في كل العصور إلا عن وجه واحد من القصور، وهو عجزها عن النمو والزيادة شانها شأن الثروات الطبيعية الاخرى كالمعادن والأراضي والعقارات والحيوانات وغيرها. وفى البداية كانت الرغبة المتزايدة فى الحصول على النقود السائلة تقترن بحسن النوايا والصداقة الوطيدة؛ فتكونت في اثينا جمعيات خاصة تسمى "εραvos" ، كان أعضاؤها يقترضون فيما بينهم دون الحصول على فوائد او صكوك تثبت القرض، وكان الضمان الوحيد " عهد شرف" [٣] . مع ذلك فإنه سرعان ما تطورت الامور فى مجراها الطبيعي وصارت الفائدة على القروض أمرا طبيعيا[٤]. كما واكب ذلك تقبل الفكر الإغريقى فكرة الحصول على القروض [٥]، واستتبع ذلك تقنين الحصول على فوائد عنها[٦]، حتى صارت الدعاوى على الفوائد المتراكمة مشكلة ضخمة فى التاريخ الإغريقي[٧].

ومما يجدر بالذكر أن النقود لم تسك فى مصر بشكل مؤكد قبل عهد الفرعون تاخوس ٣٦١-٣٥٩ ق.م[٨]، وإن كانت موجودة قبل هذا التاريخ بنحو ثلاثة قرون.[٩] ويكشف عن دور النقود فى التغير الذى طرا على بلد زراعى مثل مصر اربعة احداث متفرقة: ذلك أن وثائق "إلفنتين "تخطرنا بارتفاع الفوائد على القروض إلى ٦٠ %مع إدماج الفوائد فى اصل الدين لتصبح فوائد مركبة.[١٠] وليس ببعيد عن هذا ما يزعمه هيرودوت من تقديم بعض المصريين مومياوات أبائهم ضمانا للقروض التي حصلوا عليها فى عصر من الضنك والاعسار[١١]. ولعل تطور الاحداث كانت الدافع وراء ما أصدره الفرعون" هجر ٣٩٢ - ٣٨٠"، من تشريعات تخفف من غلواء المقرضين تجاه المقترضين، إذ أصدر هذا الفرعون

---

* د. حسين محمد أحمد يوسف

[١] Carson. (1970) p.6.

[٢] Polany, K.. (1957) p.83.

[٣] Hyperides, 5-9. 376 زيمرن (١٩٥٨) ص

[٤] Hdt.VI 89, Aesch.III 103.

[٥] Homer, Iliad. 11, 687; Odys. 21.17, Von Ridden, S., (1995) p.149. 374 زيمرن(١٩٥٨)ص

[٦] Hdt. VI. 89, Arist. Politics, 1276. 10, Aesch III 103, Michell, (1940) pp.345-50.

[٧] Aristophan, Eccl. 22-47, 197, Cf Davies, J.K., (1993).

[٨] Curtis, J.W., (1951) p.490; (1957). p.73; Carson, (1970) p.71

[٩] جريمال (١٦٦٠) ص ٤٨١، يوجد حصر شامل لكل الحبيبات النقديه الموجودة فى مصر ومصدرها معظم مدن العالم الإغريقى القديم، منذ بداية ظهور النقد فى العصر العتيق فى بلاد الإغريق وحتى نهاية العصر البطلمى، راجع كتاب: Thompson, M (1973) pp.225-42.

[١٠] Tschirkower, B; & Fuces, (1957) pp.6, 12. نصحي، (١٩٨٨) ج ٢ ص١٥٣

[١١] Hdt. II 136. عبد العزيز صالح، (١٩٨٨) ج ١ ص٣١٩

تقرر بعد انقضاء مدة سجن اى شخص وفاءا للقرض الذي عجز عن سداده.[١٢] كما أعفى أولئك الذين اقترضوا نقودا دون توقيع صك يثبت الدين، وذلك فى حال تاديتهم قسما يفيد عدم حصولهم على أية قروض[١٣]. ومع حلول العصر البطلمى وضحت فى الاذهان فكرة تداول النقود والاقتراض المالي بفوائد وان اتسمت الفوائد على القروض فى العصر البطلمى بارتفاع معدلاتها بشكل واضح، ذلك أن المرسوم الملكى حددها منذ منتصف القرن الثالث ق.م بـ٢ %شهرياً و ٢٤ %سنوياً[١٤]. لكن صدور ذلك المرسوم لم يحل دون وجود حالات إقراض اخرى وصل فيها سعر الفائدة إلى ٤ %بل و ٥ %شهرياً[١٥]. على أي حال فإن البرديات الإغريقية والديموطيقية ترصد العديد من حالات الإقراض فى العصر البطلمى بين اليهود وغيرهم بفوائد[١٦]، وبدون فوائد[١٧]، ويعتقد البعض ان الفائدة كانت متضمنة فى أصل الدين المدون فى العقد[١٨]. لكن لا شك فى ان التشريعات السابقة تعكس جوا عاما من الجشع الحكومي والأهلي، فضلا عن حداثة عهد بمثل هذا النوع من التعاملات لكل من الدائن والمدين معا.

والبادى انه مع حلول العصر الرومانى كان استعمال النقود أكثر شيوعا مما كان عليه قبلا. واتسع نطاق العمليات الاقتصادية التى تدخل فيها النقود، عن طريق وضع تنسيقات جديدة للتعاملات الحالية ومنها الاقتراض النقدى فقد حرص الرومان من جانبهم على تحديد أسعار الفائدة. وفرضت لوائح "الجنومون" عقوبة رادعة على المقرض الذي يتجاوز الحد الأقصى للفائدة والمقدرة بـ ١ %شهريا و ١٢ %سنويا. وقضت العقوبة بمصادرة نصف املاكه، اما المقترض فقد اكتفى المشرع بمصادرة ربع[١٩] أملاكه[٢٠].

ومن الملاحظ انه كان هناك من يستخدم سلطته أو نفوذه لدى رجال السلطة الرومانية ضد مدينيه فى استخلاص ما عجز هو عن تحصيله من ديون. وإزاء ذلك جاء تشريع الجنومون ليمنع تنفيذ بنود العقود عن طريق استخدام القوة العسكرية او وسائل الإجبار الأخرى[٢١]. هذا إضافة إلى حرص المشروع على ضمان عدم انحراف رجال الدولة فحرم عليهم الدخول إلى مجال شراء العقارات ومنح القروض، خاصة فى مناطق سلطتهم وذلك درءا للشبهات، وقد عضد نص القانون بفرض غرامة فى حالة التجاوز تقدر بمثل المبلغ المقترض للمقرض ونصفه للمقترض[٢٢]. ولعل هذا التشريع لم يدخل فى اعتباره قدرة الموظفون الرومان على التلاعب إرضاء لإطماعهم، فلا يلبث ان يقرر تيبريوس يوليوس اليكساندر أن ياخذ بتلابيب مثل هؤلاء الموظفون وفسادهم الذى تصاعدت الشكوى منه. كما يشدد على منع ما دأب عليه هؤلاء من سجن المدينين والتعرض لهم، واقتضى منع سجنهم فى سجون الدولة مع غيرهم من المخالفين حال عجزهم عن سداد الدين[٢٣]. لكن مثل هذه القوانين ومراسيم الولاة لم تكن لتمنع من يرغب من كبار رجال الإدارة الرومانية من العمل فى مجال الإقراض بالربا وها هو الوالى ايميليوس فلاكوس يتهم بالعمل

[١٢] Diod. I 79. ٢٧ نصحي (١٩٨٨) ج ٤ ص
[١٣] Diod. I 791-2. Martin. C. (1995) p.59; Meleze-Modrzeiewis. (1995) p.16.
[١٤] P.Col.Zen.II. p.80; Taubenschlag. (1955) p.343 .٣١ نصحى (١٩٨٨) ج ٤ ص
[١٥] P.Col.Zen.II. p.80. .٣١ نصحى (١٩٨٨) ج ٤ ص
[16] P.Friel12 b=CPJ 26. 172B.C.; P.Teb.818=CPJ24. 174B.C.. Hughes. (1970) : (1973).
[١٧] P. Alder p.6. P.Teb. 817=CPJ. 23. 4 Nov. 182B.C.KrokodeloPolis.٣١ نصحى (١٩٨٨) ج ٤ص
[18] Tschirkower. V. & Fuces. (1957) pp.6.12. ١٥٣ نصحي، (١٩٨٨) ج ٢ ص
[19] Seckel. E. & Shubart. w..(1919) 79. 11. 219-20. comment p.31.
[٢٠] زكى على (١٩٩٨) ص ص٢٦٣-٢٦٤.
[21] Seckel. E. & shubart. W.. (1919) 70. 11.184-90. comment p. 30 –1.
[22] CIG odd. 4257; OGIS. 669; IGRR. 1263. A.D. 68; Meyer. Jur.pp.93. A.D.150-61. Theadlphia. Johnson. (1959) . pp. 704-9;
[23] El-Abbadi. M. (1967) p. 218. Challon. G.. (1964) pp.110-22.

الإدارة الرومانية من العمل فى مجال الإقراض بالربا وها هو الوالى إيميليوس فلاكوس يتهم بالعمل فى مجال الإقراض الربوى[٢٤]. و تقدم الوثائق البردية حالة أخرى لقائد مائة فى الجيش الروماني يعمل مقرضا للمال أثناء الخدمة.[٢٥]

ولصيانة موارد المعابد حرم الجنومون عليها الاقتراض بضمان عقار سبق رهنه[٢٦]. وذلك على حين يتبين من بعض البرديات انه كان من العادي تكرار قيام بعض الأفراد بالاقتراض بضمان نفس العقار كما سوف يتضح من الوثائق التالية[٢٧]. ومن جهة أخرى حرص المشرع الروماني على ضمان حقوق كلا من المقرض والمقترض، فضلا عن حق الدولة فى جباية الضرائب عن مثل هذا النوع من التعاملات. كما حرص على ضبط السجلات ومعرفة ما يملكه كل شخص للاستفادة من مثل هذه المعلومات. فتقرر إلزام من يحرر عقد رهن عقار أو بيعه دون تسجيل هذا العقد في السجل العيني بدفع غرامة مقدارها خمسمائة دراخمة[٢٨]. ولما كانت لائحة الاسكندرية قد ضمنت مصداقية هذه العقود وضرورة تسجيلها فإنها فرضت على من لا يلتزم بتنفيذ أي التزام نشأ بإقرار كتابي أداء غرامة بحد أقصى خمسمائة دراخمة[٢٩]. ولا يبدو ان الالتزام بهذا البند من القانون كان فى حالة أفضل من غيره فيها هي صدى كلمات الوالى" ميتيوس روفوس " تؤكد اضطراب الوثائق وعدم انتظام تسجيل العقود بالنسبة للملكية او عقود الرهونات وغيرها كما تؤكد على فرض العقوبات إزاء مثل هذا المسلك[٣٠].

إنما ينبغى هنا استدراك مسألة هامة وهى : ما هو الباعث على ذلك النوع من الاقتراض الذي يعالجه موضوع البحث، ومن كان هؤلاء المقترضون؟ وللإجابة على هذا السؤال يجب العودة إلي بداية وجود الرومان فى مصر. إذ انه كان من شان إحكام الرومان سيطرتهم على البلاد أن وضعوا أيديهم على مصادر الثروة فيها، وكانت الارض هى مصدرها الاساسي، ومن ثم فإنهم عملوا أولا على تركيز ثروة البلاد، وبخاصة الأراضى، فى يد الدولة وسلبها ممن يخشى خطرهم مثل جماعات الكهنة ورجال الجيش البطلمى. وثانيا استرداد الاراضى التى هجرها أصحابها أو تلك التى تراكمت عليها الديون، ثم تصنيفها وتحديد وضعها من الناحية القانونية والضرائب الواجبة على كل نوع منها. ولا يجب أن يتطرق إلى الذهن ان سياسة الرومان تجاه هذه الاراضي استهوت عين هدف البطالمة إزاءها، ذلك أن هدف الرومان كان هو الاستفادة المالية من حصيلة بيع هذه الأراضي وتنظيم شئون البلاد وإبعاد من يخشون ممن يناصبونهم العداء فى بلد له ثقله العظيم فى ملكهم. وكان الهدف النهائى لسياسة الرومان هو توسيع قاعدة الملكية العقارية والزراعية وزيادة عدد ملاك الأراضى من الطبقات التى يمكن الاعتماد عليها في الإدارة الدانيه للولايات ومنها مصر. وهى سياسة عاقلة اتبعتها الدولة التي كانت تحكم معظم أرجاء العالم القديم، فإن حسن السياسة كان يقتضى من سيد العالم الا يشغل باله بتفاصيل الأمور البسيطة في مدن وقرى الولايات المتعددة. بيد انه كان ينبغى عليه وضع سياسة فعالة وإدارة ذاتية موالية له وتحقق أغراضه. ولم تكن هذه السياسة أمرا جديد على الإمبراطوريات الكبرى فى العالم القديم، ولعل الفرس كانوا من قبلهم المثال المحتذى. وقد كان الرومان من الحصافة بحيث أنهم دأبوا على تكوين هذه الطبقة لإعدادهم لإدارة

---

[٢٤] P.O.VIII 1089. عبد اللطيف احمد على (١٩٨٨) ص ص ٨٩ - ١٠٠، ١٦٨-١٧٤، ١٨٢-١٨٥

[25] P.O. III 471. لويس ت. فوزى مكاوى (١٩٩٤) ص ص ٣٢-٣٣

[٢٦] Seckel. E.. & Shubart W.. (1919) 73. 1.184. comment. p.30 . زكى على (١٩٩٨) ص٢٤٥

[٢٧] P.O.III506. A.D.143; 508. A.D.102.

[٢٨] Seckel. E. & Shubart. W.. (1919) . 101. 11.227-8. pp. 36-7. زكى على (١٩٩٨) ص ص ٢٦٥-٢٦٨

[29] Seckel. E.. Shubart. W.. (1919). 98. 1.218. Taubenschlag. R.. (1955)pp.475ff.

[30] P.O.II 237.Col.8. 11.27-43 = Sel.Pap.II 219. A.D.89. Oxyrhynchus. the edict of Mittius Rufus.; cockle. H.. (1984) pp.112-5.

أمور المحليات في القرى و البلديات و المدن الكبرى، وهى تلك الطبقة من المستوطنين الجدد من الجنود الرومان ممن انهوا الخدمة العسكرية و البرجوازيين المحليين[٣١]. و الثابت أن أعضاء هذه الطبقة من الجنود الرومان المسرحين و غيرهم من الأثرياء المحليين عملوا على استثمار مدخراتهم التي حصلوا عليها من العمل فى الجندية أو من مصادر أخرى؛ فاستفادوا من الاتجاه العام الذي شجعته الإدارة الرومانية و هو الحصول على فرصة شراء الأراضى الرخيصة نسبياً، و هى التى عرضتها الدولة للبيع و شملت إقطاعات الجنود و الكهنة و الاراضى المهجورة أو تلك التي كانت الدولة تريد استصلاحها و وهبتها بالمجان تقريباً فضلاً عن الإعفاء من الضرائب لعدد من السنين[٣٢]. ولم يكن الاستثمار في الأراضي سعياً وراء الثراء فقط، ذلك انه كان هناك باعث اساسى يجب اخذه فى الاعتبار، و هو أن العالم القديم ككل كان يضع الشخص فى الطبقة التى له مقدار ما يملكه[٣٣]، و قد بدأ أعضاء هذه الطبقة الجديدة في ممارسة حياتهم الجديدة بوصف كونهم ملاكا للاراضى الزراعية، وسعيا وراء توسيع مساحة بدأ بعضهم يسعى إلى توفير اكبر تمويل ممكن لضمان إنجاح مشروعاتهم و لم يكن الحصول على السيولة النقدية أمراً ميسوراً عن طريق الاقتراض، الا اذا كان الدائن يستطيع ان يضمن استعادة اصل الدين مع الفوائد[٣٤].

وعلى غرار الإيجارات و الضرائب و الاجور فإن القروض كانت، إما نقدية أو نوعية، ونظرة سريعة على القروض فى العصر الرومانى تتيح القول أن نحوا من ستين في المائة من عقود الإقراض كان نقدياً وعشرون فى المائة كان قروضاً عينية و العشرون الباقية كانت خليطاً اي نقدية و عينية معاً[٣٥]. وقد اتخذت القروض اشكالاً مستترة متعددة مثل شراء محصول قبل ميعاد الحصاد أو استخدام عامل و حصوله على اجره كاملاً قبل بدء العمل، مع اخذ الضمانات الكاملة ضده فى حال عدم الوفاء[٣٦]، أو تقديم قرض يقوم في مقابله المقترض بتأجير العقار او الاطيان الزراعية لفترة معينة لقاء الديون و الفائدة[٣٧]. وبمراجعة وثائق اوكسيرينخوس المتعلقة بالقروض النقدية و من بينها تلك التى كانت تتم بضمان الأراضي الزراعية يتبين ان عدداً كبيراً من المقرضين كانوا من الرومان و اهل المتروبوليس[٣٨]. و من خلال فحص عقود الإقراض النقدى بضمان الاراضي الزراعية في أوكسيرينخوس، يلاحظ وجود عدد من البيانات و الشروط و الضمانات التي شكلت ما يمكن تسميته اركان العقد. ولعله يكون من الأوفق بدلاً من ايراد مقتبسات من العقود المختلفة عند معالجة بنودها ان يتم عرض احد العقود كاملاً. وقد تم اختيار أحد العقود بحيث يعبر

---

[31] Brunt, B.A., (1975) p. 137. El-Abbadi, M. (1967) p.221. Alston, R. & Robert D., (1997) pp. 199-216. Alston, R., (1995) pp.102-16. Rostovtzeff, (1949) p.286-8. Lesquier, J. (1918) p.328. Wilcken, U., (1937) p.140. Bowman, A.K.; (1971) p. 94; (1986) pp.97, 116. Bowman, A.K., & Rathbone, D., (1992) pp.125-ff. Johnson, A.C. (1959) pp.146-8. Howgego, C., (1992) p.15. Finley, M., (1973) p.117. مصطفى العبادي (١٩٦٦) ص ص ٢٠٦، ٢٤٣
حسن احمد حسن (١٩٩٣) (ص ص ١٠٦-١٠٧) لويس - ت. فوزي مكاوي (١٩٩٤) ص ص ٣٥-٣٦.

[32] P.O. I 899; P.Lond. 141; P.Ryl. 213, BGU. 18; 156; P.O.1633; PSI.897, P.O.794; 1636; BGU.379, P.Lond 196; ٧٦, P.O.721, BGU.422, SB.7599 P. Amh. 68. Strab. XVII. 12.
العبادي(١٩٦٦) ص ص ٢٤٥-٢٤٦، حسن احمد حسن (١٩٩٣) ص ص١٢٧-١٣٨ بل - ت عبد اللطيف أحمد على (١٩٦٨) ص ١٠٧ سيد الناصرى (١٩٩٥) ص ص ١٢٣-١٢٥ -الحسين أحمد عبد الله (٢٠٠٠) ص ص ٧٤ -٧٦.

[33] Bowman, A.K., 1986 pp. 978; Bowman, A.K. & Rathbone, D., (1992) p. 125.

[34] Cf. P.O. II 237, A.D. 186; 270, A.D. 143; XVII, 2134, A.D. 170, all at Oxyrhynchus.

[35] Howgego,C., (1992)p.27.

[36] Howgego,C.,(1992) p.27. راجع ايضا، محمد فهمى (١٩٨٥)، (١٩٨٩)

[37] P.Ryl.119; 120, BGU.101; 339; 782, P.Corn.7.

[38] P. Yale.o0, 6-5B.C., P.Teb.586, A.D.20-1; P.O.II 237; 270; III506; 508; 588; XVII, 2134, P.Hamb.1, A.D.57, P.Lond.II 142; 203, A.D 65; BGU.III 471, A.D. 193, P.Fouad.45, A.D.53, BGU.IV, 1156, 15B.C.; 1053, 13B.C.; 1055, 13B.C.; 1151, 13B.C.; 1180, 13B.C.

عن النموذج الكامل لمثل هذا النوع من المعاملات، ينبغى هنا أيضا تأكيد أن الوثائق التي تم تناولها في هذا البحث لم تكن كلها عقود إقراض فقد كان منها إخطارات عن عقد قرض او إخطار عن سداد أو قصة نزاع قضائى؛ لكن كلها كانت توضح دون لبس وجود عقد قرض وقد قدم بعضا منها في سياقه عددا من بنود العقد مثل مقدار الدين أو مدته ونحو ذلك. والوثيقة كانت ترجمتها كالتالي :

هيلين الابنة الصغرى لـ" بوسناوس "و" ايوديمونيس "مع ابنها ديودوروس، المعروف أيضا باسم لونجينوس بن أمويس بن" ديودوروس "من سكان" خوسيس "بصفته وصياً عليها وكضامن لدفع كل شئ فسوف يكون مقدما تحت الرهن إلى" سبارتاس بن باوسانياس بن سارابيو" و"ديديمى" من سكان مدينة اهكسبنخوس، تحية أقد باننا قد تسلمت منك مبلغ ١٨٠٠ دراخمة فضية من النقد الإمبراطوري، دون إضافة مع فائدة بمعدل ٣ اوبول للمينا شهرياً، ابتداء من الشهر الحالى أمشير إلى شهر ....في العام التالي الثانى عشر أو ١٨٩ دراخمة إجمالا، فيكون المبلغ الإجمالي ١٩٨٩ دراخمة فضية، وذلك بضمان ٤ اورورات كاملة على شكل مثلث،من اراضى الكاتويكى، مزروعة غلال من خمس أرورة ....مملوكة لي قرب خوسيس سالفة الذكر في الإقليم الهرموبوليتانى وتشكل جزء يشمل ٢٠ أرورة متكاملة وغير مقسمة مقامه مع كيسفيتيس بن بيتوزيريس والاخرون، وسوف ادفع إجمالي المبلغ ١٩٨٩ دراخمة فضية لك أو لوكلائك دون تاخير في يوم ٣٠ بابة في العام التالي الثاني عشر من حكم سيدنا" ماركوس أوريليوس انطونيوس قيصر ارمينياكوس ميديكوس بارثيكوس ماكسيموس .وإذا لم أرد المبلغ كما هو محدد، فسوف يكون من حقق ان تحصل على ملكية الاورورات المذكورة ويكون تصرفك هذا قانونيا تماما وأن تقوم باستخدامها او التصرف فيها بالطريقة التى تراها مناسبة لك وسوف أكون مجبراً بالضرورة ضامنا لهم تماما ضد كل ما ينص عليه الضمان خالية من المسئولية الفردية او ان تكون الارض تابعة للأراضي الملكية او اراضى التاج او اى التزام اخر ويكون من حقك في اي وقت ان ترى انه قانونا من حقك أن تطالب بسداد القرض او تطالب بالاورورات المذكورة من خلال مكتب الإقليم الهيرموبوليتانى دون أن يتطلب ذلك حضورى او موافقتى .وإذا ما قاومت أيا من هذه الإجراءات، فسوف يكون عملي هذا غير صحيح، وسوف اكون مطالبا فوق ذلك أن أعوضك عن أي نوع من الخسائر إضافة إلى غرامة تساوى ٦٠٠ دراخمة فضية وبمثلها للخزانة العامة، دون ان ينتقص هذا من القرض شئ أو يؤثر على حقوقك في العقد الذى كتب من نسختين دون تدخل منى بمحو او إضافة بخط يدي انا، ديودوروس المعروف أيضا باسم لونجينوس، سوف يكون هذا العقد ساري، العام العاشر من حكم الإمبراطور قيصر ماركوس اوريليوس انطونيوس اوجسطوس ارمينياكوس ميديكوس بارثيكوس ماكسيموس، ٢٤ أمشير.

التوقيعات:انا هيلين، الصغرى، قد تسلمت منك أنت سبارتاس، الـ ١٨٠٠ دراخمة مع الفائدة بمعدل ٣ اوبول بإجمالى ١٨٩ دراخمة وبضمان ٤ أرورة، وسوف أقوم بسداد أصل القرض والفائدة في شهر بابة في اليوم الثلاثين من العام القادم او عندها سوف تؤول إليك ملكية الاورورات المذكورة، وسوف أضمنهم كما هو موضح عاليه .انا، ديودوروس المعروف ايضا باسم لونجينوس بن أمونيس، قد عينت كوصى لامى، وقد كتبت بدلا عنها لأنها" أمية"، وأنا ضامن للدفع وسداد كل ما هو مقدم كضمان للقرض نفس التاريخ[٣٩].

ومن خلال تفحص عقود الاقراض النقدية الوثائقية الاخرى ذات الصلة يتضح أنها كانت تتضمن العناصر التالية:

[39] P.O.XVII 2134. A.D.170. Oxyrhynchus.

أولا طرفا العقد:

ا -**الطرف الدائن :** فى المعتاد كان يرد اسم الطرف الدائن مع تعريف دقيق له عن طريق ذكر أسماء كل من الاب و الام، وتحديد مكان سكناه بشكل عام، كان يقال انه من قرية كذا في الجهة الشرقية أو الغربية من التوبارخيه او من المدينه الام و إن لم تتعدد إمارات التحديد إلى ذكر علامات مميزة من جسده أو نحو ذلك[٤٠].

ب -**الطرف المدين :** ومما يلاحظ أن التعريف بالطرف المدين لم يظهر فيه ما يدل على وجود اختلاف في طريقة التسمية وتحديد الهوية عما كان يتم بشأن الطرف الدائن :وقد انطبق على كلا الطرفين في هذا الصدد ما انطبق على التصرفات القانونيه الأخرى أي ضرورة وجود وصى على السيدة الممارسة لمثل هذا النوع من التعامل سواء كانت دائنة أم مدينة[٤١]. وفي احدى الحالات قامت سيدة تدعى تابيس أمون ابنة امونيوس و اتخذت من شخص يدعى امونياس بين بلاوتيون ديمتريس وصيا عليها من أجل هذا التعامل فقط، ولم تحدد صلته أو قرابته لها او حددت بدقة اسمه واسم والده ومكان سكناه كما هو معتاد[٤٢].

ثانيا تاريخ تحرير العقد ومكانه:

وتتسم الوثائق المتعلقة بالقروض بأن تاريخ تحرير العقد محدد بشكل قاطع، وذلك سواء في الوثائق التي اتخذت صراحة شكل عقود رهن[٤٣]. علي حين كانت بعض الوثائق المتعلقة بالرهونات تشير بشكل غير مباشر إلى تواريخ تحرير عقد الرهونات[٤٤]، و كان البعض الاخر غير كامل[٤٥]. علي حين أن بعض الوثائق المتعلقة بالرهونات تخلو من اى ذكر لتاريخ عقد الرهن.[٤٦] بيد أنه ورد بجلاء في معظم العقود مكان تحرير العقد او ان يذكر ان الدائن و المدين من اوكسيرينخوس او إحدى القرى التابعة لها[٤٧]، أو أن يكون النزاع المتصل بعقد الرهن منظورا فى اوكسيرينخوس بين مواطنين جميعهم من نفس المدينة، أو يكون النزاع متعلقا باراض زراعية واقعة في زمام المديرية نفسها[٤٨].

ثالثا مدة القرض:

حددت الوثائق بشكل عام طريقة احتساب مدة عقد القرض، فكان منها ما يحدد صراحة موعد سداد عقد القرض كان يقول مثلا ..." : بموجب عقد قرض تم تسجيله في مكتب التسجيل بنفس المدينة أوكسيرينخوس نفسها فى شهر كايساروس من العام الثالث من حكم تراجان قيصر السيد، على أن يتم سداد القرض في اليوم الخامس من التقويم من العام التالى الرابع[٤٩]. وقد تكررت هذه الصيغة بشكل متقارب في عدد من

---

[40] P.O.II 270. A.D.94; III 483. A.D.108; SB.VI. 9190. A.D.131. P. Wash. Univ.II 78 col. ii.9 . A.D. early 1st cent.

[41] P.O.II 270. A.D.94; III 483. A.D.108; S.B. VI 9190. A.D.131. P. Wash. Univ.II 78 col.ii l. A.D. early 1st cent.[41]

[٤٢] P.O. I 56. A.D. 211. Mosallamy, A., (1995)pp.251-5.

[43] Cf. P.O.II 270 = Sel. Pap.I 57. A.D.94; 343. A.D.99. 345. A.D.88; 373. A.D.79-80; III 483. A.D.108. 506. A.D.143; 510. A.D.101; XVII2134 A.D.170.

[٤٤] Bowman. A.K.. 1986 pp. 978; Bowman. A.K. & Rathbone. D.. (1992) p.125.

[٤٥] P.O.III 588. A.D.108; IX 1203. A.D.late 1st cent.

[٤٦] P.O II 237. real VI 4ff. A.D. 186; II 472 + 486. A.D. 130-1.

[٤٧] Cf. P.O.I 56. A.D. 211; II 348 desc.

[48] P.O.I. 56. A.D.211; II270. A.D.94; 373. A.D.79 -80; III483. A.D.130-1; 506. A.D.143; 510. A.D.101.

[٤٩] P.O. II 343. A.D. 99; 345. A.D. 88; 348 desc. . A.D. late 1st cent.; 588. A.D. 108.

البرديات[٥٠]، أو كان يكتفي في بعض الوثائق بتحديد موعد سداد القرض بدقة دون تحديد فترة ابتدائه، وذلك اعتمادا على فهم طرفى العقد ان تاريخ بدء القرض هو نفسه التاريخ المدون في بداية العقد[٥١]. وتحدد وثائق اخرى تاريخ السداد فقط. ولا يرد في بعض الوثائق ما يمكن ان يستدل منه صراحة أو تلميحا على تاريخ عقد القرض، ولعل مرد ذلك إلى أن من بين هذه البرديات ما كان إخطارا لمكاتب التسجيل عن وضع هذه الاراضى قيد الرهن[٥٢] او كان إخطارا عن سداد القروض التى كانت تقيد هذه الأراضي ومطالبة من صاحب الارض بإعادتها إلى وضعها القديم قبل رهنها[٥٣]. رغم أن بعض الوثائق التي تتناول نزاعات قضائية، كانت الرهونات احد اهم اسبابها الجوهرية إلا إن هذه الوثائق لم تذكر بأية صورة مدة عقد القرض وتاريخ بدئه أو انتهاؤه. أما بالنسبة لفترة عقد القرض ذاته، فإنه يرد في الوثائق فترات متقاربة تحددها بعض البرديات بعام واحد[٥٤]. ليعقبها إجراء عقد يحدد مدة القرض بسنة وتسعة أشهر[٥٥]. وفى حالة أخرى لمدة عامين[٥٦]، حالة ثالثة لمدة سنتين وتسعة أشهر[٥٧]. وبسبب طبيعة بعض الوثائق لا يرد فيها ما يحدد مدة عقد القرض. ولا يتبقى بعد ذلك سوى وثيقة واحدة، لا يوجد بها ما ينم عن مقدار المبلغ المقترض أما مدة سريان القرض فقد حددت بفترة طويلة بشكل استثنائي وذلك في ضوء مقارنته بما هو معلوم عن عقود الإقراض بضمان الاراضي في اوكسيرينخوس، وذلك أنه مدة سريان هذا القرض بلغت احد عشر عاما وخمسة اشهر كاملة[٥٨]، ولا يوجد في البردية أي شئ اخر لافت للنظر باستثناء طول مدة سريان القرض. وتتضمن هذه الوثيقة إخطارا للقائم على حفظ العقود مضمونه أن مقدم الإخطار اخيلاس بن ديديموس يرغب فى إتمام تسجيل أرضه ضمن الأراضي المرهونة لصالحه. ويمكن افتراض ان القرض قدمته الدولة وذلك طبقا لمنطق الاحداث في مصر إبان عصر الرومان ولا سيما أن البردية توحى بذلك، لكن لا يمكن التعلل بان سبب القرض هو أن هذه الأرض من الأراضي المستصلحة ومرد ذلك إلى ان الوثيقة تنص على ان هذه الارض من اراضى الكاتويكى. وقد كان من المعتاد أن جنوح المقرضين إلى جعل مدة عقد القروض قصيرة وذلك لتحقيق غرضين :احدهما هو العائد السريع لأموالهم والثانى هو ضمان عدم التسويف من قبل المقترضين إذا طالت المدة وتقادم الزمن. وهذا الرأي لا يعلل الاتجاه إلى إطالة مدة القرض بشكل استثنائي على نحو ما يتبين من الوثيقة الأخيرة.

رابعا مقدار القرض / معدل الفائدة / مساحة الرهن المقدم.

ولعله من الأفضل لاستنباط النتائج المبادرة إلى مناقشة هذه العوامل الثلاثة معا ويوحي نقص وثائق القرن الاول الميلادى انه لم يتم قبل عام ٧٠م تسجيل عقود قرض نقدى فى أوكسيرينخوس في العصر الرومانى، و ذلك ربما لغياب تشريع يحتم ذلك[٥٩]. ومن خلال تفحص وثائق القرن الأول و عددها ثمانية يتضح التالى: الأول و الثانى منها لا يظهر فيه مقدار المبلغ المقترض ولا معدل الفائدة، بينما تظهر مساحة الارض المقدمة رهنا والامر الملفت للنظر هو ان إحدى مساحتى الأرض المذكورتين في هاتين البرديتين تعد اكبر مساحة معروف أنها رهنت فى أوكسيرينخوس طوال العصر الرومانى وكان مقدارها

[٥٠] P.O.III 510. A.D.101.

[٥١] P.O.XVI1112134. A.D.170; III506. A.D.143.

[٥٢] P.O.II270=Sel.Pap.I57.A.D.94;373.A.D.79-80.

[٥٣] P.O.II343. A.D.99; 345. A.D.88; 348desc.. A.D.late 1st cent.; I56. A.D.211; II483. A.D.108.

[٥٤] P.O. III 483. A.D. 108; 588 desc; A.D.108.

[٥٥] P. Mert. I 23. A.D. late 2nd cent.. PSI X III 1328. A.D. 201.

[٥٦] P.O. X VII 2134. A.D. 201.

[٥٧] P.O. II 270. A.D. 94.

[٥٨] P.O. III 483. A.D.108.

[٥٩] P.O. XX II 2349. A.D.70. SB. IV 7339 + P.O. IX 1203. Vespasian reign: ii 373. A.D.79-80; 270. A.D.94; 343. P. Wash. Univ.II 78 col.ii 9; II 78 col. ii II. P.O.II 348. A.D.99.

تعد اكبر مساحة معروف أنها رهنت فى أوكسيرينخوس طوال العصر الرومانى وكان مقدارها يبلغ ٤٦ اروزة فى حين ان الاخرى كانت ثالث اكبر المساحات وتبلغ ٢٤,٥ أروزة وهو اتساع يوحي بمدى عمق ازمة المقترضين واضطرارهم لان يرهنوا مثل هذه المساحة الكبيرة[٦٠]. والوثيقة الثالثة يرجع تاريخها إلى عام ٧٩ – ٨٠ م.، تم بموجبها رهن ١٠ أروزة من أراضى الكاتويكى في مقابل مبلغ ١١٢٠ دراخمة فضية بمعدل ١١٢ دراخمة للاروزة الواحدة[٦١]، و تقرر وثيقة اخرى من عام ٩٤م أنه تم رهن ٥/١٢ ٢٤ أروزة من أراضى الكاتويكى وذلك لقاء ٣.٥٠٠ دراخمة فضية بمعدل فائدة سنوي ١٢ % وهذا يعنى أن الأروزة الواحدة تم رهنها في مقابل ١٤٢ دراخمة تقريبا، ترتفع الى ١٧٥ دراخمة عند احتساب معدل الفائدة مع نهاية المدة[٦٢]. ويتبين من إحدى البرديات انه رهنت ارض مساحتها ٢¼ أروزة دون ذكر مقدار المبلغ المقترض ومعدل الفائدة أو مدة القرض[٦٣]. ومن البديهي أن غياب هذه البيانات يغل يد الباحث عن رصد او توضيح العديد من الامور فيما عدا الذهاب إلى ان صاحب هذه الأرض كان من صغار الملاك، ويمر بازمة مالية. وتطالعنا بردية اخرى بان صاحب قطعة ارض مساحتها ½٥ أروزة ومنقسمة جزءين مساحتهما على التوالى ٤ أروزات و½ ١ أروزة[٦٤]. وحيث أن مالك الأرض قد حصل في مقابل رهنها على مبلغ ٣٦.٠٠٠ دراخمة فضية او ستة تالنتات بمعدل فائدة سنوي ١٢% فإن ذلك يعنى أنه حصل على قرض مقداره ٦٥٤٥ دراخمة للأروزة الواحدة يرتفع إلى مقدار اكبر بإضافة قيمة الفائدة عند نهاية مدة القرض، ولا يمكن تقديم رقم محدد هنا لعدم ذكر مدة القرض في الوثيقة بيد أنه ما يلفت النظر هنا هو المبلغ الضخم المقدم لقاء هذه المساحة البسيطة من الأرض، وهو أمر غير نمطي إذا ما قورن بما كان الحال عليه فى وثائق القرن الاول حيث كانت الصورة المعتادة هي تقديم مساحة كبيرة من الأرض لقاء قرض بسيط.

وموضوع الوثيقة التالية عن مقترض اخر يختلف تماما عن سلفه، حيث يقدم شخصا أرضا مساحتها ٤ اروزة من اراضى الكروم فضلا عن بستان ومنزل واراضى خلاء رهنا لقاء مبلغ يعتبر أدنى مبلغ ذكر فى كافة وثائق رهن الأراضى فى أوكسيرينخوس خلال العصر الروماني و مقداره ٣٤٠ دراخمة فضية. وقد تعهد هذا المسكين لقاء حصوله عليها أن يزداد مبلغ دينه بمقدار ١٢ % سنويا لمدة لا تذكرها الوثيقة، ثم استسلم فى نهاية الوثيقة لمشيئة المقترض فى التنازل عن كل ممتلكاته في حالة العجز عن السداد وهو الشرط النمطى المعتاد[٦٥]. ولعل المعنى يزداد وضوحا عند القول أنه قد قدم الأروزة الواحدة من الارض ضمان لمبلغ ٨٥ دراخمة، فضلا عن بستان ومنزل وقطع أراضى خلاء.

اما اخر وثائق القرن الاول فتوضح ان احد المقترضين رهن ارضا مساحتها ٤٠ أروزة من أراضى الكاتويكى، لقاء مبلغ غير معلوم لمدة أيضا غير معلومة بفائدة ١٢ %سنويا، وبالنظر إلى كبر مساحة الارض التى رهنت فهى ثانى أكبر مساحة تقدم للرهن في هذا الإقليم في العصر الروماني و في ضوء نقص المعلومات، لا يسعنا سوى الرجاء ان يكون حظه افضل من حظ سالفه[٦٦].

---

[60] P.O. XX II 2349. A.D.70; SB. IV 7339 + P.O. IX 1203. Vespasian reign.
[61] P.O. II373. A.D.79-80.
[62] P.O.II270.A.D.94.
[63] P.O.II 343. A.D.99.
[64] P.Wash. Univ. II 78 col. ii 9. A.D early 1st cent.
[65] P.Wash. Univ. II 37 col. ii 11. A.D.early 1st cent.
[66] P.O. II 348. A. D.late 1st cent.

ويستخلص من استعراض وثائق القرن الأول مسألة هامة وهى أن معظم هؤلاء المقترضين جميعا قد رهنوا كل ما يمتلكون لاجل الحصول على القرض، ودلالة ذلك الكسور المصاحبة لأرقام الأرورات المرهونة فمنها ½ ٢٤ أرورة[٦٧]، و ٥/١٢ ٢٤ أرورة[٦٨]. وتشذ إحدى الحالات فقط عن القاعدة فقد رهن صاحب ارض تتالف من قطعتين الاولى ٤ والثانية ½ ١ أرورة وذلك لشخص مختلف في كل مرة[٦٩]. ولعل الحالتين المعنيتين بذلك هما حالتا الشخص الذى قدم ٥/١٢ ٢٤ أرورة وهى التي سبق ذكرها وتشير الوثيقة إلى انه قد سبق ان رهن ٧ ارورة اخرى قبل ذلك لدي نفس الشخص[٧٠]. ولعله مما يعضد هذا الرأى أمران :أولهما الحالة التى سبق العرض لها وتخص ذلك المسكين الذي قدم كل ما يملكه لقاء ٣٤٠ دراخمة[٧١]، والثانى هو أن هناك العديد من الرهونات المذكورة في العصر الروماني لا تحدد مساحة بعينها او عقار محدد للرهن فى حالة الفشل فى سداد الرهن وتكتفي بالقول بأن المدين وكل أملاكه سوف تقدم للدائن في حالة العجز عن السداد[٧٢]. ولعل حالة الفاقة الشديدة التي كان عليها المقترض، بحيث سدت امامه كل الطرق للحصول على" قرض حسن "من أحد الأقارب أو الأصدقاء أو المعارف هي التي كانت تدفعه الى رهن كل ما يملك؛ ذلك ان المنطق يرجح أنه في مقابل كل حالة عقد قرض مكتوب ومسجل يوجد عدد اكبر من الاتفاقات الشفهية الودية بين صديقين قدم أحدهما للآخر يدا بعون غير مكبلة بالشروط او الفوائد. وكان العامل الأكثر تأثيرا في رهن "كل الممتلكات" هو رغبة المقرضين في ضمان عودة اموالهم إليهم محملة بالفوائد مع ضمان ان تغطى قيمة هذه الأرض ما قد يستجد من تكاليف استثنائية قد تنتج عن مراوغة المدين أو افتعاله من المشاكل والنزاعات الشخصية والقضائية ما قد يكلف المقرض الكثير من المشقة والتكاليف حتى يستعيد أمواله. ويتضح ذكاء المقرضين عند النظر إلى مؤشر هام وهو تحديد القيمة الحقيقية لهذه الاراضى وتتضح هذه القيمة من خلال عقود بيع الأراضي في اوكسيرينخوس فى ذات القرن الاول الميلادى، ولسوء الحظ أنه لم يتوافر لدينا إلا على القليل من عقود هذه الفترة ويتبين من هذه العقود ان سعر الارورة بلغ فيها على التوالى ٤٩٠ دراخمة[٧٣]، و ٢٤٠ دراخمة[٧٤]، و ٨٠٠ دراخمة[٧٥] للأرورة الواحدة.

وبرغم ان هناك عددا من العوامل التى تتحكم فى انخفاض أو ارتفاع سعر الأرض مثل مدى خصوبتها وقربها او بعدها عن النهر وطريقة ريها وغير ذلك من العوامل، الا أنه أدنى الى الفائدة استخراج مؤشرات عامة من خلال مقارنة اسعار بيع الاراضى مع معدل المقدم للأرورة، حيث بلغ معدل سعر رهن الارورة الواحدة من الأراضى على التوالى ١١٢، ١٧٥، ٦,٥٤٥، ٨٥ دراخمة ومع استبعاد المبلغ الثالث لانه يبدو كبيرا جدا مقارنه بغيره، وهو يخص إما ارضا ذات ميزات خاصة او خصوبة عالية أو مقترضا المعيا، وعلى ذلك فإن معدل سعر رهن الارورة من الارض فى اوكسيرينخوس في القرن الأول كان يعادل 16%[٧٦]، أو ٢٥%[٧٧] أو ٥٠%[٧٨]، من قيمتها الأصلية في أحسن الأحوال.

---

[٦٧] P.O.XXII 2349. A. D.70.
[٦٨] P.O.II 270. A. D.94.
[٦٩] P. Wash. Univ. II 78 cal ii 9. A.D early 1st cent.
[٧٠] P.O.II 270. A.D. 94.
[٧١] P.Wash. Univ II 78 col ii 11. A. D. early 1st cent.
[٧٢] P.O.III 508. A.D.102; II 269. A. D.57. P.Rend. Harr.83.
[٧٣] P.O.IV794. A.D.85-6.
[٧٤] PSI VIII 897i. A. D.93.
[٧٥] PSI VIII 897ii . A.D.93.
[٧٦] PSI VIII 897 ii. A. D.93. P. Wash. Univ. II 78 cal ii9. A.D.1st cent.
[٧٧] PSI VIII 897 i A.D.93. P.O.II 373. A.D.97-80.

ويشهد القرن الثانى الميلادى اكبر عدد من حالات رهن الاراضي، وتحمل اولى هذه الوثائق حالة أحد ضحايا تراكم الديون والفوائد وكان شخصا يدعى" ستيفانوس " قد حصل على قرض قدره ٤١٦ دراخمة ليقيله من عثرته، وذلك بعد أن حصل فى فترة سابقة من نفس المقرض هيراكليس على مبلغ ٤٥٠ دراخمة، وبعلن انه سوف يفقد كل ممتلكاته التى قدمها رهنا للقرض الأول، أي أنه حصل على قرضين بالضمان نفسه وبمعدل فائدة سنوي ١٢%، دون تحديد لمدة القرض[٧٩]. وتصادفنا بعد ذلك حالة استثنائية اخرى قدمت رهنا فيها ٦ أرورة من أرض الكاتويكى لقاء مبلغ غير مذكور بفائدة ١٢ %سنويا ولمدة هي الاطول على الإطلاق بين كل عقود الرهن فى اوكسيرينخوس في العصر الروماني وتبلغ أحد عشر عاما وخمسة أشهر[٨٠]. ولا يساعد على استخلاص سبب محدد لطول المدة بعذا الشكل افتقادنا عددا من التفاصيل من البردية مثل سبب القرض و مقدار المبلغ المقترض فضلا عن طبيعة العلاقة بين طرفي العقد.

والبرديتان التاليتان تروياً قصة نزاع قضائى واحد حول قطعة من الأرض تم رهنها .ويتضمن هذا النزاع القانونى جريمة قتل وإدعاء حول هروب عبد متهم بسرقة مبلغ الرهن، وكان هذا النزاع الذي انتقل من الأباء إلى الأبناء، كما سوف نعرض له فى ختام هذا البحث، كان سببا في إغفال ذكر تفاصيل العقد الهامة مثل مبلغ الدين ومدة الرهن و نحو ذلك[٨١]. وتتكرر هنا ازمة المقترضين فنري أحدهم يحصل على قرضين بالضمان نفسه و هو ١½ اروره من اراضى الكاتويكى[٨٢]، إذ حصل المقرض في البداية على ٢١٠ دراخمة ثم تبعها بالحصول على ٤٠٨ دراخمة بإجمالي ٦١٨ دراخمة وبمعدل ٤١٢ دراخمة للارورة الواحدة. ويغيب عن الوثيقة مدة الرهن ومعدل الفائدة مما يحول دون تقديم رقم محدد بشأن المبلغ النهائي المقدم لرهن الارورة الواحدة بعد اضافة معدل الفائدة في نهاية المدة[٨٣]. وفى العقد الخامس من القرن الثانى، تتاكد للمرة الثالثة خلال نصف قرن الصورة المؤسفة التي كان عليها حال أولئك المقترضين، ذلك ان الاختين ساتيرا وتيتوريون وأمهما ديماس حصلن على قرض مقداره ١٠٠٠ دراخمة فضية باقل معدل فائدة معلوم فى برديات رهن الأراضى فى نطاق مبحثنا هذا ويبلغ ٦ %سنويا مقابل رهن ٤٩/٦٠ ١ اروره؛ ثم لا تلبث الاختان أن تحصلا من الشخص نفسه سارابيون على مبلغ إضافى مقداره ٦٦٠٠ دراخمة فضية، مع التاكيد فى العقد على ان الفائدة هذه المرة متضمنة فى أصل الدين مقابل رهن ١٤½ أرورة[٨٤]. هذه الحالة تستدعى الانتباه سواء من حيث الشروط الميسرة المصاحبة للدين اذ ان الارورة الواحدة من أراضى الأختين رهنت في المتوسط لقاء ٤٦٧,٥ دراخمة تقريبا للارورة الواحدة، مما يعكس على ما يبدو ودا مستترا من سارابيون تجاه الأختين وأمهما ورغبة تبدو مشبوهة في ارضائهن. وعلي كل حال لم تكن هذه الرغبة مقترنة بالسذاجة ذلك أن سارابيون حرص على ان يضمن الحصول على ضمان لنقوده، من خلال الشروط المعتادة لعقود الإقراض[٨٥]. ولا ريب فى ان سارابيون سالف الذكر كان كريما تماما، حيث توضح برديةٌ اخري ترجع إلى عام ١٦١ / ١٦٢ م، تقديم ٥/٦ ١٤ اروره من الارض الزراعية ومنزل وقطع أراضى كثيرة غير محددة المساحة

[٧٨] P.O.IV 794. A.D.85-6; II270. A.D.94.
[٧٩] P.O.III 506. A.D.102.
[٨٠] P.O III 483. A.D.108.
[٨١] P.O. III 472 + 486. A.D.130-1.
[٨٢] SB.VI 9190. A.D.131.
[٨٣] P.O. III506. A.D.143.
[٨٤] P.O.III 506. A.D.143.
[٨٥] P.O.III 506. A.D.143.

٥/٦ ١٤ الأرورة من الأرض الزراعية ومنازله قطع اراضي كثيرة غير محددة المساحة في أماكن متفرقة، لقاء قرض يبلغ ٢٣٠٠ دراخمة. وهذا يعني أن الأرورة الواحدة هنت لقاء ١٥٣ دراخمة ودون ذكر لمعدل الفائدة ربما لإدماجها في اصل الدين، ودون تحديد لمدة محددة. ومما يجدر بالملاحظة أن مبلغ ١٥٣ دراخمة لا يعبر بشكل صحيح عن قيمة معدل الرهن عن الارورة الواحدة وهو أقل من السعر الفعلي وذلك لإغفاله قطع الاراضي الاخرى والمنزل المرهونة مع قطعة الأرض في البردية وهذا يعني ان المقترض في هذه البردية[٨٦]، كان في فاقة شديدة او في غفلة ترشحه لأن يكون منافسا لقرينه من القرن الأول الذي رهن الأرورة من املاكه لقاء ٨٥ دراخمة فضلا عن أملاك إضافية أخرى كثيرة[٨٧].

ويزداد عدد المقترضين او بالاحرى المقترضات الأذكياء بظهور " هيلين الصغرى "وهي التي استطاعت في عام ١٧٠م الحصول على قرض مقداره ١٨٠٠ دراخمة واحتساب إجماليها مع الفوائد عند نهاية مدة القرض ١٩٨٩ دراخمة. والجدير بالملاحظة ان هذه هي المرة الأولى في العقود محل البحث التي يتم فيها احتساب مبلغ القرض مع اصل الدين بصريح النص داخل العقد. ولما كانت هيلين قد قدمت ٤ أرورة ضمانا لهذا القرض فإنه يستخلص من ذلك ان ما حصلت عليه من قرض بلغ عن كل أرورة يبلغ ٤٧٢,٥ دراخمة عن كل ارورة[٨٨]، ناسخة بذلك الرقم الذى حصلت عليه الاختين ساتيرا وتيتيوريون والبالغ ٤٦٧,٥ دراخمة للأرورة الواحدة، وان عادلت معدل الفائدة السنوى اللائى حصلن عليه ويبلغ ٦ %سنويا لقرض تبلغ مدته سنة واحدة وتسعة أشهر.

يلي ذلك وثيقة تؤرخ بالفترة ما بين ١٦٨-١٧٣م، توضح تقديم ٤ أرورة من أرض الكاتويكى كضمان لقاء الحصول على قرض يبلغ ١٢٠٠ دراخمة وفي ظل غياب المعلومات عن معدل الفائدة السنوي أو مدة القرض[٨٩]، فإن معدل القرض للارورة الواحدة يكون ٣٠٠ دراخمة للأرورة، ويتعهد المدين بتمكين الدائن من وضع يده على هذه الأرورات وأن يعتبرها ملكا له حال عجزه عن السداد.

ومن خلال برديتين من القرن الثانى تتسمان بالغموض يتم رهن ٣ ارورة في الحالة الأولى[٩٠]، ثم ارورتين فى الحالة الثانية[٩١]. ومرد الغموض يرجع إلى صمتهما المطبق عن ذكر أية تفاصيل بشأن مبلغ القرض او معدل الفائدة السنوى او مدة القرض وكان من شأن ذلك جميعا أن يغل يد الباحث عن استخراج الحقائق فيما خلا وجود ازمة يمر بها صغار ملاك الاراضى خلال القرن الثاني الميلادي هي الأعمق بالنظر إلى عدد حالات الإقراض في هذا القرن والبالغة أربع عشرة حالة من بين ٢٤ حالة نمت إلى علمنا خلال العصر الرومانى. ومن حالة تعود إلى عام ١٨٦م، بلغت فيها قيمة القرض ٤٨,٠٠٠ دراخمة، ويختفي منها عدة بيانات هامة فلا يرد في البردية ذكر مساحة الأرض الزراعية المرهونة، ولا معدل الفائدة او مدة القرض وذلك بوجه ان البردية طوبلة بشكل استثنائي. ولعل اختفاء هذه البيانات كان لأن هذا القرض كان جزءا من موضوع نزاع قانونى هو الاشهر بين النزاعات القانونية فى أوكسيرينخوس في العصر الروماني وهو قضية" ديونيسيا "الشهيرة ضد والدها خايريمون[٩٢]. ومما يجدر بالملاحظة أن هذا

---

[٨٦] PSI Congr. XI 9 A. D.161-2.
[٨٧] P.Wash. Univ. II 78 col. ii 9. A.D.early 1st cent.
[٨٨] P.O.XVII 2134. A.D.170.
[٨٩] PSI 473. A. D.168-73.
[٩٠] P.Mert.III109. A.D.2nd cent.
[٩١] P.Leid. inst. 43. 11.14 ff. A.D.2nd cent.
[٩٢] P.O.II 237. Col. IV II6-33.. A.D.186.

القرض يمثل اكبر مبلغ معلوم لدينا حدث ان تم تقديمه لقاء رهن أراض زراعية. وضخامة حجم هذا الرهن ينهض دليلا على تفاقم النزاع، ولقد حاولت ديونيسيا حله بسداد هذا القرض على أقساط سنوية بمعدل ثالثت واحد سنويا، وفى الوقت نفسه حاولت استعادة باقي أملاكها التي وضع والدها يده عليها وكان ذلك جزءا من موضوع النزاع.

ويابى القرن الثانى ان ينتهى قبل ان يوافينا ببردية كاملة البيانات وهي التي تضمنت أن المدين رهن اورورتين من الأرض الزراعية لقاء ٥٠٠ دراخمة لمدة عام واحد بمعدل فائدة شديد الغرابة إذ أن الوثيقة تنص على انه يبلغ ٤٨ %اي بمعدل اربع دراخمات لكل مينا شهريا[٩٣] . ومبعث الغرابة هنا هو شدة احجاف الفائدة لانها تعادل اربعة امثال الفائدة القانونية، فضلا عن انها في الوقت ذاته تعد مخالفة واضحة و صريحة لقواعد الجنومون[٩٤] . وتبعا لذلك فإنها كانت تعرض صاحبها للغرامة وفقدان القرض وفوائده معا. ويغلف الغموض هذه الحالة إذ إنه يصعب افتراض ان المقرض بلغ من سلامة الطوية إلى حد أنه اشترط فى عقد مكتوب مثل هذا النص، وربما يكون التفسير المعقول هو صدور تيسير قانوني يسمح بزيادة معدل الفائدة على هذا النحو او ربما وجود اضطراب في أحوال البلاد لكنها كلها تبقى تخمينات قاصرة فى ظل نقص المعلومات. وهذا يدفعنا إلى تساؤل هام: لماذا لم يعمد المقرض إلى دمج الفائدة في اصل الدين كما هو وارد في الوثيقتين السالفتين[٩٥] . و هذا التصرف الأخير كان يعد بمثابة محاولة دكية للتهرب ذلك أن القانون لم يكن يجرم الإقراض دون فائدة كما كان سوف يصبح مفهوما من ظاهر نص العقد. سيما وأنه فى ضوء معلوماتنا لم يوجد طبقا لما هو معلوم في تشريعات العصر الروماني ما كان يحول دون عدم النص على فائدة محددة في العقد. وتفسيرا لما سبق يبدو أن هذا الشخص قد رهن كلا الاورورتين لقاء ٣٧٠ دراخمة عن الأورورة الواحدة، وذلك باحتساب إجمالي اصل الدين مع الفوائد.[٩٦]

ومجمل ما ورد في وثائق القرن الثاني أن الأورورة الواحدة كانت ترهن لقاء معدلات تطورت تصاعديا كالتالي: اقل من ١٥٣، اكثر من ٣٠٠، ثم ٣٧٠، و ٤١٢، و بعد ذلك ٤٦٧,٥، و أخيرا ٤٧٢,٥ دراخمة[٩٧]. على حين أن أسعار بيع الأراضى خلال الفترة نفسها في المدينة ذاتها كانت على هذا النحو التصاعدي: ١٥٠ و ٤٣٦ و ٦٠٠ و ٦١٦ و ٦٣٦ واخيرا ٦٦٦ دراخمة للأورورة الواحدة[٩٨] . وإذا استبعدنا السعر الأول فأن هذا يعنى أن الأورورة كانت ترهن لقاء، ١٥٠ %ثم ١٢٥ %ثم ٧٥ %من إجمالي ثمن بيعها. و لا يمكن ان يعنى ذلك بالضرورة ان وعيا افضل قد نشا بين المقترضين بحيث أنهم باتوا يرهنون مساحة من الأرض تتناسب مع المبلغ الذي يقترضونه ؟ قد يكون الرد بالإيجاب، لكن هناك ثمة عامل تستدعيه الذاكرة، وهو ما كانت تشهده مصر القديمة فى عهد ملوكها الوطنيين من ارتفاع أسعار الطعام والشراب وتكاليف المعيشة فى عهود الاضطراب، ويتواكب مع هذا الأمر انخفاض قيمة الممتلكات ومن بينها الارض الزراعية وهو امر تؤكد عليه الوثائق في مصر القديمة، حيث أن سعر

---

[٩٣] P.Mert. 123. A.D.late 2nd Cent.

[٩٤] Seckel. & Shubart. W.. (1919) p.37. P.Gnom.105.11. 235-6. P.Athen 21, 1.9, A.D.131.

[٩٥] P.O. III 506. A. D.143. PSI Congr.XI 9. A.D. 161-2.

[٩٦] P.Mert I 23. A.D.late 2nd cent.

[٩٧] PSI Congr. 9. A. D.161-2; PSI 473. A. D. 168-73. P. Mert. I 23. A. D.late 2nd. cnet.. SB.VI 9190. A.D.131. P.O.III 506. A.D. 143. XVII 2134. A.D.170.

[٩٨] P.O. III 504. A. D. early 2nd century. P. Wisc. 19. A.D.183. SB. XII 11229. A.D. 161-9 P.O. III 633. A.D. early 2nd cent. P.O.X. 1270. A.D. 159. P.Mert.2. A.D.181-2.

الاراضى كان ينخفض فى عهود الاضطراب ثم لا تلبث الاسعار ان تتوازن في عهود الاستقرار[٩٩]. وربما يؤكد ذلك انه عند انعدام الامن و ايان فترات القلاقل فإن تعرض الممتلكات بشكل عام و الأراضي الزراعية على نحو خاص للسلب و النهب يكون امرا حائزا و ممكنا جدا، لانها كانت هدفا لكل طامع أو جائع، وتبعا لذلك فإن تكلفة حراستها كانت تزداد و متاعبها تؤرق ذهن صاحبها.

ونعود إلى القرن الثانى لانه شهد امرا مالوفا مثل قيام بعض الأشخاص تارة برهن مساحة كبيرة من الاراضى الزراعية لقاء الحصول على بعض القروض الصغيرة وتارة أخرى بالتنازل عما لديهم من ممتلكات. ولعل الإجراء المنطقى الباعث على جنوح الأفراد إلى تحويل ممتلكاتهم إلى نقود سائلة كان وراء قلة المطروح منها فى الاسواق وكذلك وراء انخفاض أسعار الأراضي الزراعية. وبحلول القرن الثالث تحولت قلاقل القرن الثاني إلى ازمة اقتصادية، وينهض دليلا على ذلك أن أحد الأشخاص رهن ١٣¼ اروره مقابل اقتراض ١٢٠٠ دراخمة بفائدة ١٠ %سنويا لمدة عام. أي أن المبلغ النهائي المطلوب سداده كان ١٣٢٠ دراخمة مما يعنى ان الاروره الواحدة رهنت لقاء حوالي ١٠٠ دراخمة، وكان ذلك أحد اقل معدلات الرهن لقاء قرض مالي خلال القرون الثلاث[١٠٠]. وقد برق قلب المرء لحال المقترض والمقرض معا متى علمنا أن القرض قد عقد منذ عام ١٩٤ وظل ساريا لمدة سبع سنوات دون سداد. ومن المؤسف ان تاريخ وثائق القرن الثالث المتعلقة بالرهن العقاري أو كسر ينخوس يتوقف عند عام ٢١١م. وقد ورد فى اخر الوثائق ان ارضا مساحتها غير معلومة لكنها شملت أراضى بساتين وكروم رهنت لقاء ٦,٠٠٠ دراخمة لمدة غير معلومة وبفائدة غير مذكورة[١٠١]. ولعل الوثيقتين الأخيرتين تتنافيان تماما مع ما هو متوقع من طفرة في مقدار المبالغ المتداولة في التعاملات جميعا باعتبارها انعكاسا مباشرا للتضخم النقدى، لكن ربما لا يمكن الاعتداد بدلالات هذه المبالغ، ذلك أن ثمن الأرورة في القرن الثالث يمثل بشكل واقعى الحالة التى كان عليها التضخم في ثمن الأراضي في أوكسيرينخوس خلال القرن الثالث، حيث بلغ سعر بيع الاروره الواحدة فى اقل معدلاته ٢٧٥ دراخمة للأرورة[١٠٢]. ونطالع في الوثائق الاسعار التالية: ٨٢٠ دراخمة للاروره[١٠٣]، ثم ١٠٠٠ دراخمة[١٠٤]، يرتفع الى ١٢٠٠[١٠٥]، ثم ٢٣٣٥، واخيرا ١١٢٥٠ دراخمة[١٠٧].

خامسا الشروط الجزائية:

وتاتى الواجبات فى أعقاب الحقوق إذ يشترط الدائن للحفاظ على حقوقه النص صراحة في عقد الرهن على حقه فى امتلاك الارض عند عجز المدين عن سداد القرض كاملا وفى الوقت المحدد ولا شك في أن

---

[99] Baer, K., (1962) p.35. cf. P.Berl.9784. Stella college St.Joseph. Stella of Shoshonk. late 21st Dynasty. Stella of Ewerat. late 23rd Dynasty. P.Turin 246. Pismatichusl year30. P. Turin 247. Pismatichusl. year 45.

[١٠٠] PSI X II 1328. A. D.194-201; cf. Rawlandson, J. (1995) p.200.

[١٠١] P.O.156. A.D.211

[١٠٢] P.Gen.II 116. A.D.247.

[١٠٣] P.O.XII 1475. A.D.267.

[١٠٤] SB.XVI 12553. A.D.2nd / 3 rd century.

[١٠٥] P.OXIV 1636. A.D.249.

[١٠٦] P.O. XIX. 2349 A.D.274.

[١٠٧] P.O.IX 1208. A.D.291.

هذا الشرط كان الضمان الأهم لحق الدائن المنصوص عليه فى العقد؛ وكان هذا النص مقترن عادة بتسليم المدين بحق الدائن فى ملكية الأرض دون قيد لاتخاذ اي إجراء قانوني[١٠٨] .

وتعبر وثيقتان صراحة عن مخاوف الدائنين و هي التي شرعت الشروط الجزائية خصيصا لتهدئتها، إذ ان إحدى الوثيقتين تنص على تسليم الأرض كالعادة، وذلك إضافة إلى تعهد المقترضة" لوكيا "ووصيها ابن عمها هيراس بعدم التعرض للدائن سارابيون، حال عجزهما عن سداد الدين أو رفض تسليم الأرض أو مقاومة تنفيذ شروط هذا الاتفاق وتعويضه عن مقدار ما ينجم من خسائر بسبب المقاومة إضافة إلى مبلغ محدد هو ١٠٠٠ دراخمة فضية له ومثلها للخزانة العامة. ومن نافلة القول أن تخصيص مبلغ "١٠٠٠" دراخمة لصالح الخزانة العامة كان يستهدف إدخال الإدارة الرومانية كطرف مساند للدائن في ضمان حقه، وهي فكرة قديمة ذكية، لا تكلف الدائن شيئا بل أنها بالنسبة له كانت قوة ردع إضافية ضد المدين وحماية زائدة له[١٠٩] . ونصادف الشرط الجزائي الإضافي مرة أخرى في عقد كانت المقترضة فيه تدعى" هيلين" والوصى عليها ابنها" ديودوروس. "وتتعهد مع ابنها للدائن" سبارتاس "بتسليمه الأرض أو مبلغ الدين في اى وقت يطلبه فيه دون سابق إخطار أو إنذار، وكذلك يتعهدا بعدم التعرض له باي صورة وإلا فإنهما سوف يكونان مطالبين بتعويض إضافي مقداره ٦٠٠ دراخمة وبالطبع مثلها للخزانة العامة. ويلوح للباحث أن الدائن أسبارتاس كان رجلا قوى الشكيمة عظيم السطوة استطاع تكبيل مدينيه بالعديد من الشروط والضمانات. و اذ يكاد الذهن ينصرف الى هذا الرأى يستوقفنا معدل الفائدة السنوي البالغ ٦% سنه با اي نصف الفائدة القانونية المتعارف عليها و يكاد يتأكد إحساسنا أن سطوة هيلين وابنها إزاء هذا الدائن المسكين هي التي حفزته على ان يقدم لهما هذا القرض وقد ارتعدت فرائصه، ومن ناحية أخرى فإن المقترضة تبث فيه احساسا مضاعفا بالامان من خلال كل هذه الشروط القوية، وبخاصة أن مدة سريان القرض عامين ليست بالمدة القصيرة لقرض لانها تجعله من اقل الدائنين الذين أفادوا من قروضهم في الإقليم و العصر محل الدراسة[١١٠] .والمفارقة هي ان هذه الشروط الخاصة بالتأمين الإضافي ونحوه تظهر في عقدين فقط كان الطرف المدين فيهما سيدتين، وربما يعكس هذين العقدين سطوة ليست بالغريبة علينا لبعض النساء في كل العصور.

وبمقارنة برديات رهن الاراضى بمثيلاتها المتعلقة برهن المنازل يتضح أن تعيين حدود الأرض المقدمة رهنا، كان لا يتم بالدقة الشديدة نفسها عند تعيين حدود المنازل[١١١] . و يفسر ذلك ان تعيين حدود الأرض كان أسهل بكثير من تمييز كتل الطين المتراصة على هيئة منازل تلاصق بعضها بعضا.
وكان على المدين ايضا التعهد بتسليم الارض خالية من اي مسئولية او ديون تجاه الدولة أو الأفراد، ويعنى هذا ان الدائن يحصن نفسه من أي انتقاص من قيمة الرهن من جهة وتفادى المشاكل والخلافات سواء مع الدولة او الافراد[١١٢] .وفى وثيقة واحدة فقط نطالع تعهد المقترض بتقديم الارض خالية من أي إشعال أو مسئولية مقرنا تعهده هذا بالقسم بحياة الإمبراطور كدليل على صدقه. وهذا القسم في حد ذاته يعد بمثابة غرامة اضافية في حالة عدم تنفيذ الاتفاق، وسداد القرض، لقوعه تحت طائلة القانون باعتباره حنثا باليمين الرسمى للدولة ويكون بذلك عرضة للغرامة وكانت تبلغ في حدها الاقصى خمسمائة دراخمة[١١٣] .

---

[١٠٨] P.O.XVII 2134. A. D. 170; II 373. A. D. 79-80 ; III 588. A.D.108; 506. A.D.143.
[١٠٩] P.O.II 270 = Sel. Pap. I 57. A.D.94.
[١١٠] P.O.XVII2134. A.D.170.
[١١١] P.O.331. A.D.83; 334. A.D.83; 333. A.D.89; 340. A.D.99; 577. A.D.118; 513. A.D.184.
[١١٢] P.O.XVII 2134. A.D.170; II270. A.D.94; III506. A.D.143; 588. A.D.108 ; 483. A.D.108.
[١١٣] Cf. Taubenschlag. R. (1955) p.475ff.

سادسا تسجيل العقد:

وكان التسجيل هو الاجراء الأخير الضروري لصحة نفاذ العقد وضمان حقوق كل من الدائن والمدين معا، وكان التسجيل يتم بتقديم نسخة من العقد إلى الأجورانوموس، و توضح عددا من البرديات توجيه الخطاب الى الاجورانوموس عن رهن قطعة ارض من اقطاع يقع في دائرة اختصاصه[١١٤]. و قد كان واجب حفظ هذه العقود يقع علي عاتق " القائم علي حفظ الوثائق" "βιβλιοφυλαξ"[١١٥]. و قد كان على المقرض دفع ضريبة "εγκυκλιον" و هى التي كانت تدفع على الرهونات ولكن بنسبة ٢% [١١٦]. كما كانت تدفع مرة اخرى إذا ما جدد الرهن[١١٧]، ثم مرة ثالثة عند انتهاء الرهن[١١٨]. وكان الجنومون يؤكد على تسجيل العقود، مع إعطاء كتبة العقود فى الأقاليم و الإسكندرية مهلة كافية لإتمام التسجيل، وبفرض عقوبة قدرها مائة دراخمة على هؤلاء الكتبة إذا ما تأخر تسجيل أيا من هذه العقود[١١٩].

وبانتهاء المرحلة الاخيرة تكون اركان العقد قد استوفيت، ومن ثم فانه كان من المتوقع أن يتبع ذلك سداد القرض و الفوائد و استعادة الارض المرهونة ١٠٠ د فى احدى الوثائق، أنه عندما سدد شخص يدعى أرتميدوروس دينه و البالغ ٤٧٢ دراخمة حصل من دائنيه على وثيقة تؤكد له تعهد كلاوديوس وزوجته بتحرير الارض من سيطرتهما وبعدم احقية اى منهما فى المطالبات بالأرض أو في مقاضاته وباعتبار عقد الرهن الذى فى حوزتهما كانه لم يكن[١٢٠]. ولعل النهاية السعيدة التي صادفها أرتميدوروس كانت بمثابة حلم داعب اغلب المدينين و الدائنين معا. ومن ثم يتعين القول هنا أن هذه هى الحالة الوحيدة التي وصلتنا عنها وثيقة تؤكد سداد القرض، ذلك ان الوثائق الاخرى تؤكد حصول بعض المقترضين على أكثر من قرض و احيانا من نفس الشخص وبنفس الضمان. ومن جهة اخري يطفو علي السطح مسألة شديدة التأثير و هى روح الجشع السائدة فى بعض النفوس البشرية، ولعله يكون من الخطأ التعميم لأنه يصعب تصور ان كل الدائنين و المدينين قد اقدموا على توقيع عقد الرهن بذات النوايا الخالصة، ولا سيما انه بطالعنا فى الوثائق عددا من حالات القروض التي عرضت على القضاء تضمنت أحداثا لا تنتمي من قريب او بعيد إلى رغبة احد الاطراف فى الحصول على قرض مالي يرهن فيه املاكه بحثا عن حل لأزمة عارضة مستعصية او رغبة دائن فى الاستفادة من هذه الفاقة لتحقيق ربح ينمى رأس ماله.

النزاعات المنبثقة عن عقود الإقراض النقدي:

وأولى هذه النزاعات التي نعلم أنها جرت في أوكسيرينخوس تتصل بشكوى جماعية تخص عددا من المقرضين وقعوا فى مازق ناجم عن أن" ابيون بين ليونيديس " ابن شخص اقترض منهم قدم إلى الموظف المسئول مستندا فحواه انهم مدينون له. على حين ان الشاكين ينكرون ذلك مؤكدين ان لديهم عقدا يثبت أن اباه" ليونيديس "مدين لهم وليس العكس، وتكمن مشكلتهم الاخرى في أنهم، لم يكونوا معرضين فحسب إلى فقد قروضهم و الفوائد بل ايضا الى رهن ارضهم لصالح ابيون حتى يتم تقديمهم للمحاكمة، بسبب عدم سد

---

[١١٤] Cf. P.O.II 348, A.D.88; 343, A.D.99; 348desc. Late 1st cent. all at Oxyrhynchus.
[١١٥] Cf. P.O.III510, A.D.101;483, l.32, A.D.108; 588desc., A.D.108, all at Oxyrhynchus.
[١١٦] Cf. P.O.II243, Wallace, S.L., (1938) p.229.
[١١٧] P.O. II 274=M. Chrest.II 193=Meyer, J.P.601; P.O.VIII1105.
[١١٨] W.O.I. p.190.
[١١٩] Seckel, E. & Shubart, W., (1919), 101, 11.228, comment p.36.
راجع ايضا زكى على (١٩٩٨) ص ص ٢٦٥- ٢٦٨ للمزيد من المعلومات عن اجراءات تسجيل العقود.
[١٢٠] P.O. III 510, A.D. 101.

ادهم القرض الذى ادعى "أبيون" تقديمه لهم. ويحاول هؤلاء تدعيم موقفهم عن طريق إخطار الموظف المسئول بانهم سددوا و سوف يسددوا كل ما على الارض من التزامات . ويتضح من سياق الوثيقة أن هناك خادعا ومخدوعا في هذا التعاقد ولكن ليس من اليسير على كل شخص تبين وجه الحقيقة فيه، و لعل مما يريح الذهن هنا ان امر استجلاء هذا الأمر سوف يكون من اختصاص الاستراتيجوس، وهو الذي أحال الأمر اليه مساعده" بـ اكتو "Πρακτωρ " عندما قدمت إليه الشكوى. وفضلا عن ذلك فإن الوثيقة توضح ان إجراءات الحجز بسبب عدم اداء القروض علي الأراضي كان يقوم بها" جامع الضريبة الداخلى" τω ξενικων πρακτορι ωσ καυηκει .[١٢٢] ويتضح من كذلك سياق الوثيقة أن هذه الارض سوف تبقى تحت تحفظ الإدارة الرومانية حتى تعقد المحاكمة و إنه كان من شأن هذا الإجراء ان يغل يد الشاكين عن إدارة هذه الأرض التي يدعون ملكيتها حتى نهاية المحاكمة.

ومن خلال مرافعة المحامى الموكل لصالح السيدة" هيرميون"، يتضح أنها كانت تواجه العديد من الاتهامات و منها محاولة دس السم لشخص كان مدينا لها، وتزييف الأدلة بشأن دين ورهن أرضه لها. وهروب عبد بمبلغ الدين للحيلولة دون حصولها عليه وذلك فى إطار حيلة للحصول على أرض المجني عليه ويصر المحامى على أنها قد اشترت الأرض من المجني عليه وتتمتع بملكيتها، وتبعا لذلك فإن المجنى عليه لم يعد يدير هذه الارض منذ مدة طويلة .واخيرا يختتم المحامى مرافعته بأن المجني عليه كان محبا غير مرغوب فيه للسيدة هيرميون نفسها وربما يكون قد قضى على نفسه من جراء رفضها اياه[١٢٣] .

وتتمم الوثيقة التالية الاحداث الوارد ذكرها فى سابقتها، ذلك أن" سارابيون "يتابع شكواه ضد" ديونيسيا" ابنة السيد هيرميون السابق ذكرها فى الدعوى السابقة والتى كانت متهمة فيها بدس السم لوالد سارابيون. ونظرا لأنها قد توفيت في أثناء محاكمتها، فإن الدعوى الجنائية انقضت بوفاتها، ومن ثم فإن دعوى "سارابيون "انصبت على استعادة أرض أبيه السليبة من ابنتها" ديونيسيا " التي هي وريثتها الوحيدة. ويؤكد المدعى على ان" ديونيسيا "وضعت يدها على الأرض الخاصة بأبيه، وأن الأرض كانت مرهونة لامها فقط، على حين ان ديونيسيا تؤكد انها قد قامت بفك رهن الأرض وإعطاء هيرميون فرق ثمنها ثم قدمت باقى ثمن الأرض لأبيه وتسلمت عقد البيع منه قبل وفاته. ويحيل الإيبستراتيجوس الدعوى إلى الوالى فى الإسكندرية وتصدع" ديونيسيا "بالأمر وتذهب إلى العاصمة انتظارا لقرار الوالي ولما لم يحضر " سارابيون"، فإنها بادرت بالعودة إلى اوكسيرينخوس بعد استئذان الوالي لإنقاذ أملاكها المتضررة من فيضان النيل. وإذ تنتهي البردية دون نتيجة محددة فإن الدهشة تعترينا من موقف سارابيون متسائلين عن الباعث على عدم حضوره وإتمام إجراءات المحاكمة ليحصل على نصيبه من ميراث أبيه بعد أن تبدد أمله فى الأخذ بثأره من هيرميون[١٢٤] . ولا تنقطع النزاعات القانونية بين الدائنين والمدينين، فهذا هو مجمل قضية" ديونيسيا "الشهيرة ونزاعها مع أبيها الذي استأثر بإدارة كل أملاكها التي ورثتها عن أمها، وذلك فضلا عن حجبه الجزء الذى كانت قد تعهدت بتقديمه" دوطة "لزوجها عند الزواج رغم انه تم فعلا، هذا إلى ان الاب رهن جزءا من أملاكها إلى المدعو" اسكليبياديس "نظير مبلغ ضخم هو ٨ تالنت. وقد استتبع ذلك توقيع عدد من الاتفاقات بين الأب والابنة من أجل سداد هذا القرض بمعدل" تالنت واحد سنويا، تعلنا ذلك عائد الـ أن" دينا نسبا "نفسها كانت قد حصلت لنفسها على جزء من الدين،

---

[١٢١] P.O. IX 1203, A. D.late 1st cent.
[١٢٢] Cf. P.O. IX1203, 1.34, A.D.late 1st cent.
[١٢٣] P.O.III472, A.D.130.
[١٢٤] P.O.III486, A.D.131.

وهذا هو ما يعنينا من امر هذا النزاع المتشعب الذي انطوى على تعثر الأمور بين الأب وابنته على نحو كاد يؤدى إلى ضياع الارض المرهونة، ومن أسف أنه لا يوجد على وجه التحقيق ما يشبع الشغف لمعرفة تفاصيل عقد رهن الأرض [١٢٥]. ومما أسلفناه يتضح أن الجشع الكامن في النفس البشرية قد يفرض نفسه عند عقد بعض القروض والرهونات المقدمة لقاءها، فيلقى البعض حتفه، سواء أكان ذلك بيده أو بيد غيره، فى حين أن البعض الآخر يشق طريقه إلى قاعات المحاكم ليلقى مصيره المحتوم.

ويؤكد الحالة السيئة لملاك الأراضي في مصر عامة ما كانت عليه الأزمة خارج أوكسيرينخوس، فهي هي عبارة تستخدم بشكل مكرر تصف الرهن بانه" كارثة " و هو وصف لا يعدو الحقيقة[١٢٦] ؛ وأية ذلك ما يؤكده العديد من المقترضين "حرفيا" من ان الباعث على عقد الرهن كان "الحاجة الملحة" [١٢٧]. ويتبين من الوثائق ان شخصا من تيادلفيا يدعى سوتيرخوس، وهو الذي يعد نموذجا مثاليا لمالك الأرض الصغير فى القرنين الاول والثانى، كان يقوم بزراعة جزء من الارض بنفسه ويشاركه آخرون في الجزء الباقي، لكنه يضطر إلى الحصول على قرض بضمان المحصول، ثم يموت تاركا ديون استغرقت من ورثته عدة سنين ليتم سدادها. ومن نموذج آخر لا نجده أيضا إلا خارج أوكسيرينخوس ينهض دليلا على انتشار الرهن العقارى فى مصر إبان عصر الرومان ما يسجله مكتب التوثيق فى تبتونيس عن إتمام عدد ١١٣ رهن عقارى خلال ١٦ شهر فقط وذلك فى خلال الفترة بين عامي "٤٥-٤٧م"وكانت المبالغ الخاصة بهذه الرهونات تتراوح فيما بين ١٦و ٨٣٢ دراخمة إجمالا [١٢٨].

وفى ضوء مراجعة بعض مصادر الملكيات فى اوكسيرينخوس يتضح عمق المشكلة ذلك أن عددا من الملكيات الزراعية كان مصدرها رهنا لدين لم يسدد بحلول الميعاد[١٢٩]. و نصادف في الوثائق مثلا النزاع القائم بين اثنين من المواطنين الرومان يدعى احدهما" لوكيوس كاسيانوس "والآخر" ماركوس توربونوس "وموضوع النزاع استيلاء الاول على ارض الثاني في حين أن الثاني ينفى نفيا قاطعا مديونيته لخصمه ورهن ارضه لديه على حين تذكر السيدة" ستاتيا دنياس "أنها حصلت على قطع من الاراضي بالقرب من" ممفيس "و"ليتوبوليس "كانت ملكا للسيدة " ثامونيون "لعجز الأخيرة عن سداد دينها لها[١٣٠]. وورد فى بردية أخرى أن المواطن الرومانى" لوكيوس فالنسى" يطلب من استراتيجوس القسم الهيراكليدى تسليمه اراضي وعقارات خاصة بعدد من الاشخاص الذين استدانوا منه أموالا عجزوا عن سدادها[١٣١].

ولعل احد الامثلة الفجة من هيرموبوليس توضح المازق الضخم الذي قد يحدث عندما يقرر أحد المقرضين الطامعين من اصحاب النفوذ الاستيلاء على الأرض المرهونة لديه، فهاهو" موسايس "الذي كان يشغل منصب الجمنازيارخ فى المدينة واعطى احد الاشخاص قرضا مقداره ٤٨٠٠ دراخمة مع رهن أرضه ومرت سنوات عديدة جعلت ورثة هذا الشخص وهما ديمتريوس وابنة عمه فيلوتيرا، متضامنا مع اثنين من الاعماء يحاولون بالشكوى مرارا لأنه قد حصل على مبلغ لا يقل عن ٥ تالنت = ٣٠٠٠٠ دراخمة،

---

[١٢٥] P.O.II 237. cols. IV 11.14. 33; VI. 11.21. 33; IV 11.7.12. 278. and V2.
[١٢٦] P.O.VII 1042; 1130. l. 56.
[١٢٧] P.Soterchus. Theadelphia. Bagnall. R.S. (1980) pp. 97-104. Bowman. A.K., (1986) p. 97.
[١٢٨] P.Mich. 237-42. A.D. 45-7. Bowman. A.K. (1986)p.115.
[١٢٩] P.O.XLIX 3508. Stud. Pal.IV114. PSI.VI687; XIII1332. حسن احمد حسن (١٩٩٣) ص ١٣٢.
[١٣٠] BGU.1574. A.D.176-7. Heraclides.
[١٣١] P.Goodspeed. Class. Phl.1 1906 No 4. A.D.144. Memphis. حسن احمد حسن (١٩٩٣)ص ١٣٣
[١٣٢] BGU. 1573. A.D. 141-2. Heraclides. حسن احمد حسن (١٩٩٣) ص ص ٢٠٥ - ٢٠٧

كارباح من استغلاله لهذه الارض البالغ مساحتها ٨٣ ½ أروره. وعبثا حاول المقترضون إقناعه بمنحهم حريه التصرف في جزء من الأرض المرهونه ليبيعوها ويردون له الدين، لكن دون جدوى. وقد حال نفوذه دون معاقبته وذلك لعدم مثوله هو أو أبنائه أمام المحكمة[١٣٣].

وقد يتم حل المشكلة عن طريق طرف ثالث، ذلك أن إحدى الوثائق توضح حالة عجز المدين فيها عن سداد الدين للمقرض فتدخل شخص ثالث و قام بشراء الأرض واعطى للمقرض دينه وفك بذلك رهن الارض، ثم اعطي باقي ثمن الارض لمالكها وحصل على ملكية الأرض[١٣٤]. ولا تكن هذه الحالة فريدة من نوعها اذا صح ادعاء دبه نسيا في دفاعا عن نفسها ضد سارابيون[١٣٥]. وثمة هناك حالة أخرى نقدم القضاء حلا لها، عندما شكا ثلاثة اخوة مقرض ابيهم الذي وضع يده على أملاكه وكانت قيمتها تفوق بكثير قيمة القرض الذى حصلوا عليه[١٣٦]. ولذلك اقترحوا حلا للإشكال أن يبيع المقرض جزءا فقط من املاك ابيهم وفاءا لدينه وليس كل الأملاك، وبالفعل كان هذا البيع الجزئي هو الذي قرره القاضي في هذه الحالة.

اثر انتشار الإقراض النقدي علي وضع مصر الاقتصادي:

وإن كان الغرض الرئيسى من هذا البحث هو توضيح اثر الإقراض النقدي على أحوال ملاك الأراضي، فلا غنى و الحالة هذه عن استعراض مجمل الاوضاع الاقتصادية لتوضيح الصورة. ولا ريب في أن هذه النزاعات التي نشبت داخل أوكسير ينخوس وخارجها ليست الا صدى مشكلة حقيقية واجهت إدارة الرومان لمصر، ذلك أن الشكاوى التي تصاعدت منذ فترة مبكرة من الحكم الروماني تدل بجلاء على وجود شكوى جماعية من قسوة الضرائب واستبداد حامعيها[١٣٧]، وذلك فضلا عن حالات الهروب الفردي والجماعي[١٣٨]. ويرجع انحدار الرومان إلى سوء الإدارة البين والاستغلال الواضح كان طبيعيا أن تسوء أحوال هؤلاء التاعسين. وبرغم ان الاباطرة الرومان قد عزلوا مصر عن بقية أرجاء ملكهم وفرضوا لها نقدا خاصا كان نقدا من نوعا "لا يستخدم لا يعتد به خارج مصر"، كانت قاعدة هذا النقد ترتكن إلى التتراخمة الفضية السكندرية[١٣٩]. ورغم كل شيء لم تكن هذه العملة الرمزية بمنأى عن الأزمات الاقتصادية التي حاقت بالعالم الروماني. وبإلقاء نظرة سريعة على هذه العملة يمكن ملاحظة أمرا هاما وهو أن وزن المعدن الثمين في الفضة في حالة هذه العملة قد تراجع من ٢,١٨ جراما من أصل ١٣,٠٠ جراما للتتراخمة منذ عصر نيرو ليصير مع نهاية عصر تراجان خلال نهاية القرن الاول إلى ٢,٠٢ جراما من أصل ١٣,٠٠ جرام أيضا، ثم يصبح في عصر سبتيموس سفيروس ١,٢٣ جراما مع ثبات وزن العملة، ثم مع

---

[133] Cf. P. Ryl.II119. A.D.54 -67. Hermopolis. El-Abbadi. (1967) p.221; Johnson. A.C. (1959) p.148; Rawlandson. J.. (1995) p. 200.

[134] P.O. III 510. A.D.101.

[135] P.O.III486. A.D.131.

[136] SB.IV7339. P.Ryl.II119.

[137] P.O.II 284. A.D.50. 393. A.D.49-50; 394. A.D.49; 251 A.D.44. 252. A.D.19-20. 253. A.D. 19 XXXIII. 2669. A.D.41-54. P.Mich.X 580. A.D.19-20. Morris. R.B.. (1978). 15. pp.263-73.

[138] P.O. II 253. A.D. 19. 252. A.D. 19-20. P.Mich.X580. A.D.19. P.O.II251. A.D.44. XXXIII. 2669. A.D. 41-54. Oxyrhynchus. cf Morris. R.B.. (1978) P. 268.

[139] Milne. J. G. (1930) p. 169; (1927) p. 10. Crawford. M.H.. (1970) p. 46. Howgego. C.. (1992) p.27. Johnson. A.C and west. L.C.. (1944) pp.1-2.. Milne.J.G.. (12927) pp.1-2.

نهاية القرن الرابع مع عصر دقلديانوس يصل إلى ٠,٦٥ جراما مع تدنى وزن التترادراخمة الإجمالي إلى ٨,٥ جرام[١٤٠].

ولما كان القمح سلعة اساسية فإنه يمكن الاسترشاد بسعره ليتضح بجلاء مدى تطور الأزمة. وقد ورد في الوثائق متوسط سعر الارتابا من القمح خلال القرن الاول فقد كان يتراوح فيما بين ٩ و ١١ دراخمة[١٤١]، واما في خلال القرن الثانى فإن متوسط السعر كان يتراوح فيما بين ٩ و ١٩,٤ دراخمة للأرتابا[١٤٢]. وفى خلال القرن الثالث كان السعر يتارجح فيما بين ١٨و ٢٤ دراخمة للأرتابا[١٤٣]. ولكن مع القرن الرابع تفجرت الأزمة بقوة حيث يرتفع سعر القمح فى منشور دقلديانوس لتصبح قيمته حوالي ١:٢١٦ من قيمة القمح فى القرن الاول من الحكم الرومانى ليصبح السعر حوالى ٢٠٠ دراخمة للارتابا من القمح[١٤٤]. وعلى كل حال فإن هذا السعر كان السعر الإجبارى لتوريد القمح للدولة[١٤٥]، فى حين أن سعر القمح المتداول فى الاسواق فى العام نفسه كان ٦٤٠ دراخمة للأرتابا من القمح[١٤٦]. ومن شأن السلع الأخرى أن تمدنا بالانطباع ذاته عند استعراض ما طرا من ازدياد رهيب على أسعارها خلال قرون الحكم الرومانى حتى حلول القرن الرابع.

ولعل ما سبق ذكره عن تطور سعر الأرورة من الأرض ثم تطور سعر العملة نفسها كان سببا في حدوث عام للتضخم فى قيمة العملة يتراوح ما بين ١-٥٧٦ وحوالي ١-٧٢٠ فى المتوسط، و لعل ذلك كله يدل على سوء الأحوال و على المنبع الذى انبثقت منه كل الخلافات و المنازعات بين المقترضين و مقرضيهم. وكان ان تراجعت بالتالى أهمية مصر فى نظر الجالس على عرش الإمبراطورية واحتلت مكانها ولايتي صقلية وافريقيا كمصدر هام للقمح وكان ذلك كله ايذانا بتنامى ثروات أصحاب الاقطاعات الضخمة الذين فرضوا سلطانهم فى المحليات. ولعل انه يوجد فى سجلات القرن الخامس الميلادي ذكرا لعديد من الأسر الإقطاعية التى كان بعضها يمارس سلطة جمع الضرائب وإدارة شئون القضاء وحفظ الأمن و النظام داخل إقطاعاتهم وانحصر مظهر تبعيتهم لدى القسطنطينية فى سداد الضرائب ويمثل هؤلاء المحظوظين فى اهكسبنخوس "الرابع" "فقد كانت هذه الأسرة فى موقع من القوة تتمتع بقدر من النفوذ كان يمكنها من غض النظر عن سلطات انوالى بل كان فى مقدورها هي وفى مقدور غيرها" إصدار النقد "والتداول به فى داخل إقطاعاتهم و لا يزال نماذج نقدهم المقلد موجودة فى المتاحف.ومرد صدور هذا النوع من النقد إلى سد العجز الذى شاب النقد الرسمى، و ذلك فضلا عن التمتع بمزايا إصدار النقد الأخرى كتركيز الثروة فى يد مصدر النقد. وكان لهذا النقد الدخيل حصانته داخل إقطاعاتهم، وذلك بسبب ما كان لهؤلاء

---

[١٤٠] Johnson. A.C. (1959). pp. 440-2.

[141] P.Fay.101. 18B.C.. Euhemeria. P.Teb.459. 5B.C. PSI IX1028. A.D.16. P.Mich.127. A.D.45-6. 123. A.D.47. Tebtunis. P.Lond 131. A.D.78-9. Hermopolis.Duncan-jones. (1990) pp. 151-4.

[142] P.O.2351. A.D.112. Oxyrhynchus. P.Sarap.60. A.D.124; 92. A.D.100-35. Hermopolis. P.Bad79. A.D.138-61. Heracleopolis. P.Cairo goodsp.30. col.13. A.D.191. Karanis. SP.XXII 110. A.D.100-200. Socnopaiounesus. Duncan-jones. (1990) pp.151-4.

[143] P.Grenf.151. A.D.100-200. Fayoum. P.land.94. A.D. 180-220; III1226. A.D.254. Flor.321. A.D.250-60 BGU.114. A.D.255. Memphis. . Theadelphia. P.Erl.23. l.101.269.Oxyrhynchus. West. L.C.. (1916) p.307.

[١٤٤] Cf. CIL. vol. III. p. 801.

[١٤٥] Cf. Bagnall. R.S.. (1989) p. 69; Milne. J.G. (1930). p.169.

[١٤٦] CPR.VI 75. A.D. Mechir. 301. Bagnall. R.S.. (1989) p.69.

الإقطاعيين داخل إقطاعاتهم من نفوذ جعلهم متساوين في عيون اتباعهم مع حاكم القنسطنطينية[١٤٧]. كما كانت تؤهلهم لتولى مسئولية إدارة المحليات فى ارجاء الإمبراطورية وفى مصر أيضا و كانت السياسة الاقتصادية الخاطئة للرومان هى التى دفعت صغار ملاك الأراضى المفلسين إلى البحث عن حل ناجح لمشكلتهم فكان الحل الذي أدي إلي سقوط هذه الطبقة هو الاقتراض .وتصور الوثائق البردية قدرا ملموسا من فشل هذا الحل فشلا ذريعا .وكان من شأن ذلك انكفاء المحليات و البلديات التي رغبت روما فى إنشائها لتستعين بها على إدارة شئون مصر و العالم الروماني[١٤٨].

ملحق رقم ١ جدول يوضح القروض النقدية والأطيان الزراعية المقدمة كضمان لها

		التاريخ الميلادي	المبلغ المقترض بالدراخمة	معدل الفائدة السنوى	مدة القرض	الضمان المقدم بالأرورة
١	P.O. XXII 2349	70	------	------	-----	٢٤½
٢	SB.IV 7339+ P.O. IX 1203	٧٩-٦٩	---------	------	-----	٤٦
٣	P.O.II 373	٨٠-٧٩	١١٢٠	------	-----	١٠
٤	P.O. II 270	٩٤	3.500	12 %	سنتان	* ٢٤. 5/12
٥	P.O.II343	٩٩	--------	------	------	٢ ¼
٦	P.Wash. Univ. II 78 col.ii 9	بداية ق ١	٣٤٠	12 %	----	**٤
٧	P.Wash Univ. II 78 col ii 11	بداية ق ١	------	12 %	---	قطع كثيرة متفرقة
٨	P.O. II 348	نهاية ق ١	------	12 %	-----	-----
٩	P.O.III 510	101	472	---	----	قطع أراضي وأجزاء من منازل
١٠	P.O. III 508	102	٤٥٠+٤١٦	----	----	جميع الأملاك
١١	P.O. III 483	١٠٨	----	12 %	١١ سنة وخمسة أشهر	٦
١٢	P.O.III 588	١٠٨	------	-----	------	٢
١٣	SB. VI 9190	١٣١/١٢٩	٢١٠+٤٠٨	------	------	١½
١٤	P.O. III 472+486	١٣١/١٣٠	------	-------	------	غير محددة
١٥	P.O. III506	143	١٠٠٠	٦%	سنتان وتسعة أشهر	١٤٩/٦٠
١٦	P.O. III 506	143	٦٦٠٠	مدمجة في القرض	-------	***١٤½
١٧	PSI Congr. XI 9	١٦٢/١٦١	٢٣٠٠	مدمجة في القرض	-------	١٤ ٥/٦ ****
١٨	P.O. XVII 2134	170	١٨٠٠	٦%	سنة وتسعة أشهر	٤
١٩	PSI 473	١٧٣/١٦٨	١٢٠٠	------	-------	٤
٢٠	P.Mert. III 109	قـ ٢	------	------	---------	٣

[147] Bagnall, R.S., (1992) pp.128-49; (1993) p.137.

[148] Alston, R. &Robert D., (1997) pp.199-216; Johnson, A.C., Abott, F., (1924), pp.194-8.

٢١	P Leid. inst. 43	ق ٢	------	------	------	******٢
٢٢	P.O. II 237	١٨٦	٤٨٠٠٠	------	------	غير محدده
٢٣	P Mert.I 23	أواخر ق ٢	٥٠٠	%٤٨	عاد واحد	------
٢٤	PSI XIII 1328	٢٠١/١٩٤	١٢٠٠٠	%١٠	عاد واحد	
٢٥	P.O. I 56	٢١١	٦٠٠٠	------	------	

* قام المدين برهن ٧ اوورات اخرى لدى مقترض اخر.
** قدم المدين أيضا مع الارض بستان و أرض خلاء و منزل.
*** حصل المدين ايضا على قرض من نفس الدائن في نفس الشهر " أنظر الخانة الأعلى".
**** قدم المدين أيضا منزل وممتلكات كثيرة لنفس الرهن.
***** قدم المدين أيضا أراضي كروم لنفس الرهن.

المراجع باللغة العربية:

-ابراهيم نصحي، تاريخ مصر في عصر البطالمة -ط. ٦، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، ١٩٨٨.
-الحسين احمد عبد الله - الإدارة والقانون في مصر الرومانية -دراسة لوظيفة الابستراتجيا رسالة دكتوراه - منشورة، دار عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ط ١ سنة - القاهرة ٢٠٠٠.
-الفريد زيمرن-ت. عبد المحسن الخشاب -مراجعة امين مرسي قنديل - الحياة العامة اليونانية السياسة والاقتصاد في أثينا في القرن الخامس ق.م - مجموعة الألف كتاب وزارة التربية والتعليم -القاهرة ١٩٥٨.
-بل - ت عبد اللطيف احمد على - مصر من الإسكندر الأكبر حتى الفتح العربي -دراسة في انتشار الحضارة الهيللينية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٢.
-جو نز، ا هـ د، ت عبد المحسن الخشاب -الديمقراطية الأثينية -الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة- ١٩٧٦.
-حسن احمد حسن - المواطنون الرومان المقيمون في مصر منذ الفتح الرومانى حتى صدور مرسوم أنطونيونوس في عام ٢١٢م - دراسة وثائقية - رسالة دكتوراه غير منشورة - كلية الاداب جامعة عين شمس- ١٩٩٣.
-زكي علي -مقتنة الإيديولوجوس المسطرة على وثيقة برنية نادرة وبها العديد من بنود الدستور الذي سنه أغسطس لمصر الرومانية - القاهرة ١٩٩٨.
- سيد أحمد علي الناصري- الناس والحياة في مصر زمن الرومان، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٥.
-عبد العزيز صالح، تاريخ وحضارة الشرق الادنى القديم، ط٣ مكتبة الانجلو المصرية ١٩٨٨م القاهرة.
-عبد اللطيف احمد على - مصر والامبراطورية الرومانية في ضوء الأوراق البردية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
- نفتالي لويس - ت فوزي مكاوي - مصر الرومانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤ القاهرة.
-محمد فهمي عبد الباقي، عقود العمل في مصر في عصر الرومان -رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب -جامعة عين شمس ١٩٨٥.
- محمد فهمي عبد الباقي، الوضع القانوني للأراضي في مصر في عصر الرومان، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية القاهرة م. ٣٦ ١٩٨٩.
- مصطفى العبادى - مصر من الاسكندر الاكبر الى الفتح العربي، ط- ١ مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة- ١٩٦٦.
-ناريمان درويش -الجغرافية التاريخية لمحافظة المنيا منذ العصر الفرعوني وحتى نهاية العصر الروماني -الهيئة المصرية العامة للكتاب -القاهرة ١٩٨٠.
-نيقولا جريمال، ت ماهر جويجاتي، مراجعة زكيه طبوزادة -تاريخ مصر القديمة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط ١ القاهرة - ١٩٩١.

المراجع غير العربية:

- *Alston, R., (1995), Soldier and Society in Roman Egypt. Asocial History. London.*
- Alston. R &Robert D., (1997) Urbanism and the urban community in Roman Egypt. JEA. 83. pp 199-216.
- Bagnall. R.S., (1980). Theadelphian Archive. BASP., 17. pp.97-104.
- Bagnall. R.S., (1985). Currency and Inflation in fourth century Egypt. BASP supply. 5.
- Bagnall. R.S., (1989).Fourth-Century Prices. New evidence and further thoughts. ZPE., 76. pp. 69-76.

- Bagnall, R.S., (1992), Land Holding in Late Roman Egypt the distribution of wealth. JRS. 82. pp.128-49.
- *Bagnall, R.S., (1993), Egypt in late Antiquity, Princeton.*
- Borkowski, Z., (1968), Le papyrus de Berlin inv.11314 et les prytanes d'Oxyrhynchus de 277a282. Cd'E. pp.325-31.
- Bell, H.I., (1922), Hellenic Culture in Egypt. JEA 8. pp.147-61.
- Bell H.I., (1938) The Economic Crisis in Egypt under Nero. JRS. 28. pp.1-8.
- *Bowman, A.K., (1986) Egypt after the Pharaohs. 30 B.C. to A.D. 642 from Alexander the great to the Arab Conquest, Oxford.*
- Bowman, A.K.and Rathbone. D.(1992). Cities and Administration in Roman Egypt. JRS. 82. pp.107-27.
- Brunt, B.A, (1975), The Administrators of Roman Egypt. J RS. 65. pp. 124-147.
- *Carson, R.,(1970) Coins "Ancient, Medieval and Modern". vol.. Coins of Greece and Rome. London.*
- *Chalon, G., (1964) L'edict de Tiberius Julius Alexander. Lousaine.*
- Cockle, W., (1984) , Estates Archives in Graeco-Roman Egypt. from 30 BC. To the reign of Septemius Severus, JEA 70, pp.106-22.
- Crawford, M.H., (1970), Money and Exchange in the Roman world. JRS. 60. pp.40-8.
- Curtis, J., (1957) Coinage of the Pharaohs. JEA. pp.71-6.
- Curtis, J., (1951) Media of Exchange in Ancient Egypt. ANA. May. vol.. N.5. pp. 482-91.
- *Davies, J.K., (1993), Democracy and Classical Greece. 2nd ed. Harvard.*
- *Duncan-Jones, R. (1990) Structure and Scale in the Roman Economy. Cambridge.*
- El-Abbadi, M., (1967), The Edict of Tiberius Julius Alexander. remarks on its nature and aim. BIFAO 65, pp.217-26.
- *Finley, M., (1973), The Ancient Economy. London.*
- Howgego, C., (1992), The Supply and use of Money in the Roman world. 200 B.C. to A.D. 300. JRS. 82, pp.1-31.
- *Hughes, G.r. (1970), Saite Demotic Land Leases. SAOC., no. 28. Chicago. Illinois.*
- Hughes, (1973) Notes on Demotic Egyptian Leases of property. JNES. 32. pp. 152-60.
- Johnson, A.C., (1950), Roman Egypt in the Third Century. JJP. 5. pp.151-8.
- *Johnson, A.C., (1951), Egypt and the Roman Empire. Ann Arbor. Michigan.*
- *Johnson, A.C.,(1959) Roman Egypt to the Reign of Dioceltain, New Jersey.*
- *Johnson, A.C., Abott, FF. (1924), Municipal Administration in the Roman Empire. Oxford.*
- *Johnson, A.C, West, L.C., (1944), Currency in Roman and Byzantine Egypt. Princeton.*
- *Joujuet, P., (1911) La vie Municipale dans l'Egypte grec romaine, Paris.*
- *Lesquier, J., (1918), L'Armee romaine d'Egypt d'Auguste a Diocletien. Paris.*
- Martin, C. (1995), Marriage, Wills and Lease of Land: some notes on the Formula of Demotic Contracts, pp.58-26, pub. in, LDHW, London.
- Melez-Modrzejewski, J., (1995), Law and Justice in Ptolemaic Egypt. pp. 2-19. pub. in. LDHW. London.
- *Michell, H., (1940), The Economics of Ancient Greece. Cambridge.*
- Milne, J.G., (1926), Feudal currency in Roman Egypt, Anc. Egy., part I pp. 5-9.
- Milne, J.G., (1927), The Ruin of Egypt by Roman Mismanagement. JRS. 17. pp. 1-13.
- Milne, J.G., (1930), The Roman Regulation of Exchange values in Egypt "A note". JEA. 16. pp. 169-70.
- Morris, R., (1978) The Economy of Oxyrhynchus in the first Century. BASP.15. pp.263-73.
- Mosallamy, A., (1995) The Evaluation of the Position of the Woman in Ancient Egypt. Cong.21. pp. 251-72, Berlin.
- Parassoglou, G.M., (1978), Imperial Estates in Roman Egypt. ASP. Vol.18.
- Pestman, P., (1971) Loans Bearing no Interest, BASP. 16-7, pp.7-29.
- Petrie, W.M.F., (1922) The Rise of Prices in Roman Egypt. Ancient Egypt. part.1. pp.103-7.
- *Polany, K., and Pearson, H.W., (1957), Trade and Market in the Early Empires. New York.*
- *Rawlandson, J., (1996), Landowners and Tenants in Roman Egypt: The social Relations of Agriculture in Oxyrhyrchite Nome, Oxford.*
- *Rawlandson, J., (1998) Women and Society in Greek and Roman Egypt. A source book. Cambridge.*
- *Rostovtzeff, M., (1946) Social and Economic History of Roman Empire. Princeton.*
- Samuel, A.E, (1974) The Role of Paramone Clauses in Ancient Documents. BASP. 18. pp. 221-311.
- *Seckel, E., & Shubart, W., (1919), Der Gnomon des Idios Logos. Band I. Berlin.*
- Shelton, J., (1944) Two Contracts of Loan from Michigan Papyrus Collection. BASP.18. pp.157-62.
- Shelton,J.,(1975), Land and Taxes in Ptolemaic Egypt: three technical notes. Cd'E50. pp.263-70.
- *Taubenschlag, R., (1955), The Law of Graeco Roman Egypt in the light of the Papyri. Warsaw.*
- *Thomas, D., (1982), The Epistratigos in Ptolemaic and Roman Egypt. Part2. The Roman Epistratigos. Papyrologica Coloniesia, Vol. VI, Westdeutsher Verlag.*

-*Thompson, M., and Morkholm, O., (1973), An Inventory of Greek Coin-hoards. ANS. NewYork.*
- *Tscherikower, V., and Fuks, (1957), Corpus Papyrarum Judaicarum. Harvard University Press.*
- *Von Ridden, S., (1995) Exchange in Ancient Greece. London.*
- West, L.C., (1916), the cost of living in Roman Egypt, class. Phil.11 pp.293-314.
- Wilcken, U., (1937), Octavian after the fall of Alexandria. JRS. 27. pp.138-44.

اختصارات

LDHW = Legal Documents of the Hellenistic World. Papers from Seminar arranged by the Institute of Classical Studies, the Institute of Jewish Studies and the Warburg Institute University of London, February to May 1986. Published in London 1995.

تاريخ التنقيب عن الآثار في دولة الإمارات
الإيجابيات – السلبيات – النتائج – الاقتراحات

أ.د. حمد محمد بن صراي*

بدأت عمليات التنقيب المنظمة عن الآثار في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٥٩م في جزيرة أم النار ، علي يدى البعثة الدانمركية ، ثم تواصلت جهود هذه الفرقة في التنقيب في موقعي هيلي وحفيت ، ثم قامت الباحثة البريطانية بياتريس دى كاردي في أوائل الستينيات بمسح آثاري شامل في الإمارات الشمالية وبين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤م وصل فريق تنقيب عراقي إلي الإمارات قام بمسح آثاري مهم في أجزاء من دولة الإمارات ، والبعثة العراقية هي أول بعثة آثارية عربية تصل إلي الإمارات . ثم تتابعت فرق التنقيب الأوروبية منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن وهذه الورقة سوف تركز علي تاريخ التنقيب في الإمارات مع توضيح المزايا و الإيجابيات و السلبيات للعمل الآثاري في الدولة كما تبين الورقة أهم النتائج التي توصلت لها الفرق الآثارية وما نتج عنها من تحديد للعديد من المواقع الآثارية العائدة لعصور وأزمان مختلفة.

---

* قسم التاريخ و الآثار – جامعة الإمارات .

الأنماط المعمارية و نماذجها في العصر الحجري
الحديث قبل الفخاري في الأردن

د. خالد أبو غنيمة*

تعد دراسة التطور العمائري في العصر الحجري الحديث قبل الفخاري من الدراسات التي لم تلقى اهتماما كبيراً من الباحثين العرب رغم أهميتها ، و عليه سيقوم البحث بتناول دراسة تطور عمارة العصر الحجري الحديث قبل الفخاري في الأردن من خلال تتبع الانتقال من بداية ظهور المساكن الدائرية البسيطة في المرحلة اللاحقة للعصر الحجري القديم إلي المسكن المستطيل بأشكاله المختلفة ، وذلك من خلال اعتماد وظيفة المسكن كمحور رئيسي لدراسة البقايا العمائرية المكتشفة وسأعيده إلي العصر موضوع الدراسة إذ أن التطور في تقنيات الأساليب البنائيه هدفت في الدرجة الأولي إلي سد حاجة الإنسان إلي مسكن يأوي إليه ويتلائم مع احتياجاته المتزايدة بسبب تطوره الثقافي والاجتماعي والاقتصادي .

* جامعة اليرموك- معهد الآثار و الأنثروبولوجيا – قسم الآثار .

المواقع الاثرية للفترة الرومانية بالغرب الجزائري*

كان بالغرب الجزائري ما يزيد عن ١٩٨ موقعا رومانيا متفاوتة الأهمية : مدن ، معسكرات ،حصون، قلاع،ضياع كبرى وغيرها،غير أن الاستعمال المتواصل لهذه المواقع جعلها عرضة للنهب والتخريب منذ وقت مبكر ،وذلك منذ القدم حين خرب الوندال بعضها ثم استعمل البيزنطيون حجارة بعض المواقع في مبانيهم ، وفي الفترة الإسلاميه حين بنيت بعض المدن بالمواقع الأثرية أو وسط أثارها ،و في القرن الرابع عشر إثر استعمال القبائل لمواد البناء التي تعرفها هذه المواقع لبناء مساكنها . وتواصلت هذه الظاهرة في الفترات اللاحقة ، اخرها فترة الاحتلال الفرنسي حيث عرفت عمليه نهب المواقع الاثريه دروتها بعد أن أصبحت مصدرا هاما لتموين السكان المحليين والمعمرين الفرنسيين ، سلطات الاحتلال الفرنسي بمواد البناء، هذه الاخيرة التى بنت المبانى الرسمية بل القرى والمدن فوق المواقع الأثرية و على أنقاض

اطلالها والامثلة كثيرة في هذا المجال نكتفي بذكر مثالين على سبيل المثال و لا للحصر أولهما بناء مدينة عين تموشنت بالموقع الاثرى الدى تواجدت فوقه مدينة البولايي (Albulae) الرومانية ، بحيث لا يمكن للزائر المولع بالآثار حين تجوله بشوارع المدينة العثور ولو على بقايا ضئيلة للمدينة الرومانية بعد ان غطتها المباني الحديثة . أما المثال الثاني ، فهو استعمال السيد دو سانت مور "De Saint Maur" احد المعمرين الفرنسيين استقر باغبال الحجارة المتوفرة بالموقع الأثري حيث شيدت قديما مدينة رجيايي (Regiae) الرومانية لبناء مسكنه ومباني بمزرعته[1] .

كانت النتيجة الحتمية لهذا التخريب اختفاء معظم هذه المواقع بحيث لم يتبقى منها في الوقت الحاضر سوى تسعة مواقع ، اربعة منها مصنفة كمواقع اثرية وطنية . ونظرا لأهمية كل هذه المواقع الاثرية،ارتاينا دراستها كلها بعد تصنيفها إلى صنفين ادرجنا ضمن الاول المواقع الأثرية المصنفة،وتناولنا في الثاني المواقع الغير مصنفة.

أولا المواقع الأثرية المصنفة

تتمثل المواقع الاثرية المصنفة فى اربعة مواقع سنحاول دراستها باختصار على التوالي[2]:

أكوايي سيرا نسس (Aquae Sirenses)

توجد على بعد حوالى ١٥٠٠ متر جنوب الحمامات المعدنية المعروفة بحمام بوحنيفية موقعا اثريا تواجدت فوقه مدينه رومانية اسمها أكوايي سيرانسس(Aquae Sirenses) نسبة إلى وادي الحمام المعروف فى القديم بوادى سيرا (Sira) ، تنتشر أطلاله على المنحدر الغربي لتل يطل على السهل و تمتد الى طرف الوادى فى اعالى سهل خصب ينفتح على سهل المحمدية[3].

أقام الرومان بهذا الموقع قبل ظهور المدينة معسكرا بين فترة حكم الإمبراطور تراجانوس"Traianus" واخر الأباطرة الأنطونيين لتعزيز القسم الغربى من الجهاز الدفاعي للقرن

---

* ت: حنيجة منصوري

[1] M.M . Vincent , Une nouvelle inscription latine de Regiae . B.S.G.A.O . 57 . 1936 . p221-227

[2] اشكر السيد خلوفي سمير ملحق بمصلحة الجرد و التصنيف بالوكالة الوطنية للاثار وحماية المعالم والنصب التاريخية والسيد مصطفى بلاط مدير الوكالة اللذان افادانى بقائمة المواقع الأثرية للغرب الجزائري

[3] Malva Maurice Vincent , Aquae Sirenses, Cinquième congrès international d'archéologie Alger 14/16 avril 1930. Publié par les soins de la Société Historique. Alger. 1933. p26

الثاني الميلادي ، لم يلبث أن جلب عناصر مدنية استقرت بالسهل الخصب الصالح لزراعة القمح والزيتون، ثم توسع في القرن الثالث وتحول إلى مدينة تراوحت مساحتها بين ٣٠و٣٥ هكتار، يحيط بها سور سمك جدرانه يتجاوز المترين،عند

كل زاوية من زواياه برج على الأقل ،اضلاعه مدعمة بأجهزة دفاعية وهذا إلى غاية جهته الشرقية حيث يحاذي وادي صغير في حين ينفتح بابه الرئيسي وسط واجهته الشمالية [4].

توسعت المدينة ثلاث مرات. هذا ما تؤكده الأسوار الثلاثة المحيطة بها (شكل١) ، يحيط الأول بقسمها العلوي لعله كان يحمي المعسكر ، فهو يسيج قمة التل مشكلا رأسا بين الواديين ، و رغم ان الجهه الشرقيه للموقع كانت محميه طبيعيا إلا أنها دعمت بخندق ، وجدت بداخله كنسة بنيت بالقرب من السور الشرقي الذي تفصلها عنه ساحة مدخلها ، تتشكل جدرانها من واجهتين مبنيتين بالحجر المقصوب، وبوسطها بقايا حجارة وقرميد مكوم مع ملاط صلب ، و رغم وجودها داخل السور الأول إلا أنها بنيت بعد توسع المعسكر إذ يرجع تاريخ بناءها إلى مطلع القرن الثالث أو مطلع الرابع[5] .

بني السور الثاني بعد توسع المعسكر وتحوله إلى مدينة محصنة يحيط بمساحة مضاعفة لتلك التي احاط بها السور الاول ،من الجهته الشمالية الشرقية كنسة نعتقد أنها حمامات،أما السور الثالث فلقد بني بعد توسع المدينة و امتدادها نحو الوادي ، فهو لا يبتعد عن هذا الأخير سوى بثلاثين او اربعين متر ،بداخله كنيستين (شكل٢) بنيتا في فترة متأخرة ، طول الأولى50. 17 متر وعرضها 11متر ، في صدرها حجارتين واحدة فوق الأخرى لهيكل بهما تجويفات لتثبيت قدم طاولة و وسطهما صندوق مربع لوضع عظام القديسين ، وفي أسفل صدرها مدفنا فيه جرات وصحون من الطين وقنينة مملوءة بحسك السمك زيادة على مدفن اخر في جناحها ، كما يوجد بالموهف الأيمن قبرا فارغا من الأثاث الجنائزي بجهته الشرقية مطمورة وقمح مفحم.و تتمثل الكنيسة الثانية في بناية طولها 18.80متر و عرضها ١١ متر ،يقع صدرها بجهتها الشرقية وهو مرفوع فوق درجتين بكل جهة من جهاتهما اعمدة قصيرة لا يتجاوز علوها المتر الواحد[6]. كما وجدت بالمدينة معصرة صناعية لصناعة الزيت .

تقع مقابر المدينة خارج أسوارها ، فهي تحتل شريطا عريضا يحاذي الضفة اليسرى لشعبة بنيان ويلتف حول شمال وشرق و الجنوب الشرقي للمدينة ، أهمها تلك الواقعة بالجهة المقابلة للحمامات بوسطها مزار ،و هو بناية مستطيلة مسيجة طولها 11.50متر وعرضها 50. 6 متر موجهة شرق-غرب ، تعلوها قبة مقوسة و يقسمها جدار عرضاني إلى غرفتين واحدة في الشرق والثانية في الغرب لكل منهما مدخلها ، يزوره سكان المدينة و يتجمعون فيه في جو احتفالي تقام فيه وليمة يشارك فيها الجميع لتذكر موتاهم و طلب الحماية من القديسين[7] . و مما تجدر الإشارة إليه أن هذا المزار بني بعد المقبرة التي كانت موجودة قبل انتشار المسيحية ،بدليل أنه بني بنصب جنائزية عليها رموز وثنية جلبت من المقبرة الوثنية . زيادة على ذلك كان بالجهة الشمالية للمدينة مقابل الباب الشمالي للسور بناية جنائزية فارغة من الأثاث الجنائزي و مقبرة تحتوي كل منهما

[4] Malva Maurice Vincent, Aquae Sirenses , Bulletin de la Société de Géographie et d'Archéologie d'Oran (dorenavant B.S.G.A.O.) 46.1926. p259

[5] Malva Maurice Vincent, Aquae Sirenses, cinquième congrès international d'archéologie. p264-265

[6] Malva Maurice Vincent, Aquae Sirenses, cinquième congrès international d'Archéologie. pp265-267

[7] Malva Maurice Vincent, Aquae Sirenses : Memoria du cimetière. B.S.G.A.O.. 47.1927.p 255-259

الباب الشمالي للسور بناية جنائزية فارغة من الأثاث الجنائزي و مقبرة تحتوي كل منهما على بقايا عظام موتى لفترة متأخرة عن تلك التي وجدت بالمقبرة الجنوبية الشرقية[8].

نظرا للأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها الموقع بسبب توسطه الخطين الدفاعيين للقرنين الثاني والثالث، اضطرت السلطات الرومانية إلى ربطه بالمدن و المعسكرات المجاورة بواسطة سبعة طرق ذات اتجاهات مختلفة ،يربطه الاول بالمحمدية(Castra Nova) مرورا بقيطنة[9] ،ويؤدي الثانى إلى غليزان (Mina)، فى حين يتجه الثالث نحو أغبال (Regiae) ،الرابع نحوتنيرة(Tect...) ،الخامس إلى معطاى (Lucu) ،السادس إلىسيدى على بن يوب (Kaputasaccura) والسابع إلى بنيان[11](Ala Miliaria).

سيغا (Siga)

تقع سيغا (Siga) بسهل يبعد باربع كيلومترات عن مصب وادي تافنة (Siga) الذي تحمل اسمه ،كان لها ميناء نهري[12] عند مصب هذا الوادي ، يميزه الجغرافي الإغريقي بطليموس عن المدينة و يضعه دليل رحلة انطونينوس اغسطس (Itinerarium Antonini Augusti) على بعد ثلاثة أميال عن المدينة أى حوالى أربع كيلومترات .وفى هذا الصدد يشير كانال "J. Canal"إلى بقايا إرساء بمجرى الوادى عبارة عن حلقة حديدية للربط مؤكسدة ومثبتة فى الصخر بنفس الطريقة التي تثبت بها حلقات الإرساء ، كما أظهرت أمطار شتاء سنة ١٨٨٥جدارا كبيرا لرصيف ينسب للفترة الرومانية[13].

عرف الموقع مراحل تاريخية مختلفة، ظهرت فوقه مدينة مزدهرة احيانا ومخربة أحيانا أخرى،اذ يذكر الجغرافي الاغريقي انها كانت محاربة في عصره[14]، هذا ما قد تدل عليه الجرات التي بداخلها الفول و القمح المفحم[15]،ولعل ذلك حدث في القرن الأول قبل ميلاد عيسى عليه السلام ، غير انها بدات فى النهوض منذ مطلع القرن الاول الميلادي ، و لم تلبث أن أصبحت مدينه محصنه ثم مدينه مزدهرة خلال فترة حكم الأباطرة السيفيريين حسب ما يتجلى من المنشآت المنسوبة لهذه الفترة .

اخطا بطليموس حين قال انها كانت مستوطنة (colonia) خلال القرن الثاني[17]، بل كانت لا تزال تحتل رتبة بلدية (municipia)[18] في القرن الثالث استنادا إلى دليل رحلة أنطونينوس أغسطس و

---

[8]Malva Maurice Vincent, Aquae Sirenses(Bou Hanifia) , B.S.G.A.O., 58,1937, p 113

[9]Corpus Inscriptionum Latinarum (Dorénavant C.I.L.) VIII. 22593

[10]C.I.L. , 22594-22596

[11]S.Gsell, Atlas Archèologique de l'Algérie (Dorénavant A.A.A.) . Paris .1911 . F32 n18

[12]Ptolémée, Géographie, IV, 2, 2. Ed . C. Muller . 1901

يرجح ظهور مدينة سيغا (Siga) الى القرن الرابع قبل الميلاد على الأقل طالما كانت تندرج ضمن الممتلكات القرطاجية المذكورة في رحلة سيلاكس (Pseudo Periple de Scylax , III) ، ثم عرفت ازدهارا كبيرا في عهد الملوك النوميد ،إذ كانت عاصمة الملك صيفاقس حيث التقى شيبون الإفريقي و القرطاجي هدربعل الذي قدم من إسبانيا بعد هزيمة القرطاجيين بشبه الجزيرة الإيبيرية سنة ٢٠٦ق.م بعد أن رست سفنهما بالميناء الملكي

(Tite Live , Histoire Romaine . XXVIII . 17-18 . ed. Flammarion : Paris .1994)

[13]J. Canal, Monographie de L'arrondissement de Tlemcen. B.S.G.A.O.. 1886. p189

[14]Strabon, Géographie, XVIII, III, 9. Ed. Amedée Tardieu. Paris. Hachette. 1886

[15]متحف وهران مخزانة رقم ١٥جرد IIIرقم٣٩٤ و 394/2

[16]Pline, Histoire Naturelle. V. 19. Ed. J. Desanges. Paris. les Belles Lettres. 1980

[17]Ptolémée, IV, II, 2

نقشا جاء فيه أن بلدية سيغا (Siga) بنت حمامات في فترة حكم الإمبراطور المخبول "Elagabal" سمتها الحمامات الانطونية . و إذا ما يؤكد هذا النقش أن المدينة كانت بلدية خلال تربع هذا الإمبراطور على العرش ، فهي لا تعد دليلا كافيا لإدراجها ضمن منجزاته لأن تسمية الحمامات بالأنطونية قد يكون مجرد تكريم له ، لعلها تحصلت على هذه الرتبة في عهد سبتيموس سيفيروس "Septimus Severus" أو ابنه كراكلا "Caracalla".

شهد الموقع الاثري الروماني حفريتين قام بالأولى السيد غرنمال "Grimal" سنة١٩٣٦ و الثانية السيد فيلمو "Vuillemot" سنة ١٩٦١ ،شملتا حيزا جغرافيا محدودا مما لم يسمح بالكشف سوى عن بعض معالم

المدينة الرومانية (شكل٣) نلخصها في الاتي:

خزان مستطيل الشكل محطمه فوقه الاكروبول ،طوله ١٨ متر و عرضه ٦ أمتار ، تنفتح في جداره الغربي الموجه نحو الجبل قناة مستطيله ناقلة للمياه (Aquaeductus) (٠.٣٠ متر على ٠.٥٠ متر) تحاذي الجبل على مسافة خمسون متر ثم تميل نحو الجنوب الغربي لتتبع المنحدر الجنوبي للسهل،وعلى بعد ٥٠٠ متر من الخزان تتفرع إلى فرعين يواصلان اتجاههما بشكل منوازى ،ثم يلتف أحدهما حول منحدر الجبل بشكل منحنى أفقي ويقوم بدورة كبيرة تجنبا للمنحدرات ليتجه نحو فرد الماء وربما يواصل اتجاهه إلى غاية عين المحكمة بجبل زهانة ، في حين يواصل الفرع الثانى اتجاهه بنفس المنحدر ثم يصعد نحو الجبل،ولعل كان لهذه القناة فروعا أخرى .

خزان ثانوى على بعد بضعة أمتار من الخزان الرئيسى يتماشى محوره مع محور هذا الأخير ، فهو عبارة عن نفق مستطيل من الحجارة المرصوفه طوله ٦.٦٠ متر و عرضه ٢.٥٠ متر ،يمكن دخوله من القبة التي تحطم جزء منها ، هذه الاخيرة التي كانت مثقوبة عند كل طرف من اطرافها بثقبين يتناظران مع المحور الرئيسى ، إذ يدل ثقب التهوية الذي ينظم حركة ضغط المياه أن هذا الخزان كان ملحقا للخزان الرئيسي أو أنه صهريجا لتصفية المياه.

تتمثل بقية المعالم في الاتي[٢١]:

- ثلاثة نصب تخلد ذكرى تقديم الكبش قربانا لأحد الالهة بالسهل الغربي تسمح بافتراض وجود معبد للإله ساتورنوس "Saturnus".

-بقايا سور على حافة الهضبة بنى بحجر البازلت المالط بالجير والمدعم برباط من الحجر المقصوب.

-قبب ضخمة محطمة الظاهر أنها كانت تستند على السور ، مما كانت لحمامات المدينة .

---

[18] Itin. Ant., p 3 ; AE 1934, 80

[19] P. Grimal, Les fouilles de Siga. M.E.F.R., 1937, p116-117

[20] Ibid., p118

[21] G. Vuillemot, Siga et son port fluvial, Antiquités africaines, 5, 1971, pp 45-48,61-66,76

يحتفظ متحف مدينة وهران بمجموعة من الأواني حليت من سيغا (Siga)عليها احتاد ورشات مختلفة كورشة أرفيوس "C. Arvius" بارزيو من ايطاليا،ورشة باسيينوس "Passienus"، كارليوس "Carillus"و ماكاروس "Maccarus" بعروفصانك ،ورشتي فيرمو "Firmo"وريسبوس "Rispus"بعاليا الوسطى.

- جدار سميك يفترض انه السور البدائي ، لكن هذه الفرضية بحاجة لحفائر للتأكد من مدى صحتها .

- حجارة لمباني في اسفل السهل بداخلها شظايا جرات (dolia) وأمفورات (amphorae) ،الخزف المستورد من كامبانيا والسيجيلي الإيطالي و الغالي .

- بناية مهمة حسب ما يتضح من حجارة قوسها .

-مبانى للعهد الإمبراطوري تحتوي على السيجيلي الفاتح .

-بقايا بناية قد تكون مسكنا او مخزنا وجدت فيها كمية كبيرة من بقايا الأمفورات وصحن من الخزف الكامباني (ب) مؤرخ بالقرن الثاني أو مطلع الأول قبل الميلاد.

- حى تجارى بالقرب من الميناء النهري به دكاكين لبيع الحبوب التي كانت مخزنة بجرات كبيرة عثر على بعضها أو الزيت وورشات حرفية ومخبزة .

-مقبرة استعملت حسب اثاثها الجنائزي خلال الفترة الواقعة بين اخر أباطرة الأسرة الفلافية و فترة حكم الكسندر سيفيروس ، يتشكل من انيات من الفخار العادي ، قنينات ذات بطن مستدير ومقبض واحد جيدة الصنع من الطين الاحمر ، اقداح بعضها ذات عنق للتفريغ و أخرى بدونه ، الخزف الرفيع المتمثل في السجيل الفاتح ، السجيل الغالي بحماية بعضه أختام ورشات تصنيعه كورشة سيلانوس "Silanus" بغروفصاك ، مصابيح رومانية من الطين المشوي و هي أربعة أصناف تتميز الأولى بزخرف حلزوني غير كامل و حوض ضيق ، الثانى بزخرف حلزوني كامل وحوض عريض، الثالث دائرى بدون مقبض والرابع بمقبض، تحمل بعضها أختام ورشات تصنيعها كورشة غابينيا"Gabinia"و أوبيرس"Oppires" .

قصر الخاوة

يجهل الاسم القديم لهذا الموقع ، فهو يبعد عن سرق عمي موسى بحوالي ١٥ كيلومتر ، تمثل أطلاله بقايا قصر محصن بكل ملحقاته (شكل٤)،طوله من الجهة اليمنى للرواق الكبير حيث نحت راس ثور او راس ظبي إلى الباب الكبير للقصر (شكل٥) ٧٧.٥٠ متر ، و عرضه من جدران الأسوار الى القاعة الفسيحة بجانب الحمام ٧٦ متر [٢٢] ، تحيط به ثلاثة أسوار دائرية طولها ٣٠٠ متر و أربعة مراكز عسكرية ، اثنان عند الطرفين الشرقي و الغربي للتل حيث قصر الخاوة و اثنان بالسهل ، بالسور بابين جانبيين عرض الأول ٢.٥٠ متر يفضيان إلى حيز دائري كبير نحت فوقه ملحقات القصر حيث يقيم الخدم و العبيد و الفرقة التى تحرس القصر ، كما ينفتح الباب الثانى على ممر كبير بجهته اليمنى حجارة ملصقة في الجدار نحت عليها رأس ثور أو رأس ظبي ثم نواصل السير بداخل الممر الكبير حتى نصل إلى الباب الكبير للقصر ، و هو باب ذو عقد كامل ، مدعم بستة انصاف اعمدة ، يزينه احد عشر تقوس تسعة منها مزخرفة [٢٣] ، و بعقده البارز نقشا جاء فيه "Spes in Deo Ferini Amen" ، يسمح حسب

[22]Lacave-laplagne, Notes sur quelques runes romaines relevees dans la commune mixte d'Ammi Moussa , B.S.G.A.O., 31, 1911, p42

[23]Marchand, Occupation romaine dans la circonscription d'Ammi Moussa. B.S.G.A.O., 15.1895, p 209, 218

دو لابلانشير "R. De La Blanchère" الذى علق عليه بإرجاع تاريخ القصر إلى فترة حكم الإمبراطور تيودزيوس "Theodosius" وانه ملكا لشخص اسمه فيرنوس"Ferinus"[٢٤]، وخلف الباب نافذة تطل علي المدخل يفترض أنها وضعت بهذا المكان لحراسته.

يمكن بعد اجتياز هذا الباب والاتجاه يسارا الوصول إلى سلم يؤدي إما إلى سطح فوق المدخل الكبير بمثابة مكان للحراسة أو الى طابق ثاني حسب مارشان"Marchand"[٢٥]، لو تركنا هذا السلم ونواصل السير نصل إلى باب كبير مقبب يوصل إلى قاعة صغيرة تتصل عبر باب مقبب بقاعة أكبر منها كانتا تحرسان المدخل و الممر الموجود بين الجدار حيث النافذة و الباب ، ربما تقيم فيهما الفرقة التي تحرس القصر ،وبطرف الممر قاعتين عبارة عن اصطبلين أو معرض للوحوش بهما معالف من الحجر المقصوب بعضها ملصقة بجدار القاعة و أخرى مستقلة عنه ، بإحداهما دهليز وبالثانية ممر علوي يسمحان بملء المعالف[٢٥].

ما ان ندخل الباب حتى نجد أنفسنا داخل ممر يؤدي إلى ساحة داخلية غير مغطاة ، على يساره قاعة كبيرة مفتوحة على الممر قد تكون مركز القيادة أو قاعة الاستقبال، وبالجهتين الشمالية والشرقية للممر مساكن تحتوى على قاعتين ،كما توجد بزاويته الشمالية قاعتين يفترض أنهما حمام خاصة وقد وجد فيهما حوضا طويلا وعميقا من الحجارة لا ريب أنه مغطسا، بجانبهما قاعة فسيحة ، اما بزاويته الجنوبية الشرقية لوحة نحت عليها مشهد صيد الغزال[٢٦] . وكان هذا الممر مغطى بغماء يسنده اربعة عشر عمودا يلتقط مياه الامطار التى تتسرب إلى خزان في أسفل الساحة الداخلية عبر فتحات بكل زاوية من زوايا الممر الدائري ، ليوزع الفائض عبر قناة باطنية على خزان خارجي قياساته١٢.٢٠ متر على ١٤متر[٢٧].

بورتوس ماغنوس (Portus Magnus)

يقع موقع بورتوس ماغنوس (Portus Magnus) بمدينة بطيوة ،ظهرت فوقه مدينة رومانية ذات ميناء كبير مثلما يتجلى من اسمها[٢٨]، يحميه جبل عروس من الرياح ويشكل مخبأ طبيعيا للسفن، عثر فيه على بقايا رصيف بني في نفس الفترة التي بني فيها الميناء[٢٩]. بوسطها ساحة عمومية(Forum) (شكل٦) مستطيلة غير مبلطة طولها ٥٠ متر و عرضها٤٠ متر ، واجهتها الكبيرة الشمالية معززة تقريبا للحد بخط بما جدار عريض من الحجر المقصوب استغل كقاعدة لصف من الأعمدة ، و بجهتيها الشمالية و الشرقية رواق مغطى و مزين بتيجان كورنثية ربما كان فيه صفين من الأعمدة يطلان على البحر، جعله موقعه هذا ونسيم البحر الذي يهب عليه مكانا جيدا للراحة وتبادل أطراف الحديث ، كما تطل عليها قاعة كبيرة (٢٠ متر على ٨٠ متر) اعتقدت السيدة

---

[24]R. De La Blanchère, Voyage d'étude dans une partie de la Maurétanie Césarienne. Paris. 1883 . p123

[25]Marchand, op.cit,p219; Lacave-laplagne, op.cit., p39-40

[26]Ibid., p219-220 ; Ibid., p41

[27]Lacave-laplagne, op.cit, p42

Marchand , op.cit ., p213 :

[٢٨] تدل المقبرة الشمالية الشرقية التى استعملت خلال القرن الثالث قبل الميلادي وتلك التى استعملت فى القرن الثالث الميلادي أن بورتوس ماغنوس (Portus Magnus) كانت محطة قرطاجية قبل أن تصبح مدينة رومانية.

[29]L Billiard, F.Vergnieaud, E.Balensi, Les ports et la navigation de l'Algérie . Paris, 1930, p79-80

فانسان "M.M.Vincent" حين اكتشفتها سنة ١٩٥٥ انها مقر مجلس البلدية (Curia) ، غير أن جان لاسوس "J .Lassus" لا يظن ذلك ، و عند طرفيها خزانين كبيرين يتلقيان مياه الأمطار[٣٠].

هذا و تحد على حافة هذه الساحة باستثناء المكان حيث الممر العريض للطريق معبدا موجها نحو الشرق فيه باحة معمدة و خزان،تقابله بناية مبلطة بفسيفساء ذات اشكال هندسية يفترض أنها المحكمة، (شكل٧) طولها ١١.٢٠ متر وعرضها ١١ متر موجهه شرق-غرب ،عرض مدخلها (أ) ١.١٠ متر يتقدمه من الشرق بهو، و بمحور مدخلها مشكاة مستطيلة (ب) محفورة في الجدار المقابل ، اما بجهتها الغربية ستة أعمدة موزعة على صفين تبعد عن بعضها البعض بحوالي ٢.٩٠ متر محددة ثلاثة أجنحة، زيادة على حمامات عمومية كبيرة و بقايا قناة باطنية تجلب المياه من الجنوب الشرقي على بعد حوالى كيلومتر واحد ، تجتاز أرضية الرواق في اتجاه بئر ثم نحو خزان قلعه صغيرة . ومما تجدر الإشارة إليه بخصوص هذه الخزانات أن أحدها ينتمي إلى مجموعة الخزانات المزدوجة المبنية من الحجارة المرصوفة و المدعمة بالحجارة الصغيرة ، به قبة نصف اسطوانية و فتحتين للربط بين الخزانين و فتحة اخرى داخل قبة الخزان الأيسر لتسهيل تسرب المياه[٣٢] .

كان بالمدينة زيادة على ما تقدم مباني سكنية بعضها للفئات الشعبية و اخرى فخمة لأثريائها اهمها ثلاثة مناز ل ،نظم الأول على شكل مستطيل، طوله ٢٤.٧٠ متر و عرضه٢٣.٥٠ متر ،به بهو يتصل بساحة لوحظت فيها احواضا لينابيع المياه و أربعة أروقة مدعمة بأعمدة،بالرواق الشمالي ثلاثة أبواب وجدارين صغيرين يفصلانه عن الغرف وهو بمثابة غرفة الانتظار قبل الدخول إلى مبنى يتكون على الأقل من غرفتين،كما تطل هذه الساحة على قاعة رئيسية مزينة بفسيفساء ذات أشكال هندسية[٣٣].

يقع المنزل الثانى على بعد ١٥٠متر عن المنزل الأول ،يحتوي على بهو مفتوح على الخارج ، يليه ممران يؤديان إلى الغرف ، ثم ساحه مكشوفه فى وسطها حوض دائري ، و هي محاطة بأربعة أروقة مبلطة بفسيفساء ومزينة بعشرين عمود كورنثى ، بواجهاتها الثلاثة بين عمودي الوسط ثلاثة أحواض نصف دائرية لينابيع المياه ، بجهتها اليسرى بناية تضم مجموعة من الغرف و بالجهة اليمنى سبعة غرف أرضية بعضها مغطاة بفسيفساء زخرفية ،وهي مفتوحة على بعضها البعض و تتصل كلها بالساحة الأولى ، أما بالساحة الثانية ممر مغطى ينحصر بين صفين من الاعمدة ،طوله عشرة أمتار وعرضه أربعة أمتار به بقايا فسيفساء زخرفية، يقسم الحديقة إلى قسمين بكل منهما حوض نصف دائرى لنبع ماء و حوض اخر بالزاوية الجنوبية الغربية تتجمع فيه المياه التى تسقط على السطح لتنقلها قناة إلى خزان مقبب،كما يؤدى هذا الممر إلى ممر كبير ينفتح على الحديقة ، اما غرفة الضيوف فهى مستطيلة و مزينة بفسيفساء تشتمل على أربع لوحات ذات مشاهد ميثولوجية ، ثلاثة منها بالقسم الداخلي للقاعة وواحدة بمدخلها[٣٤].

---

[30] J.Lassus, Le site de saint Leu. Portus Magnus. C.R.A.I.. 1956. pp285-293 : id. . L'Archéologie Algérienne en 1955 . Libyca ar.ep.. IV. 1er semestres. 1956.p 1

[31] M.Leglay, L'Archéologie Algérienne en 1954, Libyca ar.ep. , III, 1ersemestre,1955, p183-184

[32], Tome1. Paris, 1901, p261et note2, 262 S.Gsell. Les monuments antiques de l'Algérie

[33] S.Gsell ,op .cit., tome 2 ,p18et note 4

[34] Ibid. , p20 ; H.De Rochmonteix. Chronique. Revue africaine. 13. 1868. p68 –69